صوت النساء

٢٠ آذار - ٢٠٢٢ - العدد ٤٠٩

20 March - 2022 - Issue 409

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المرأة والمجتمع

في الثامن من آذار...

تتجدد مطالبة النساء بحقوقها

صوتنا

في شهر آذار .. تتفتّح براعم الأمل رغم الألم

د.أريج عودة

تتفتّـح في شـهر آذار مـن كل عام براعم الأمل لمـا تحمله أيّامه من مناسـبات و ذكريات وطنية خالدة، كيوم المرأة، و يوم الأم، و ذكرى معركة الكرامة الخالدة، و يوم الثقافة الوطنية، ويوم الارض ، والكثير من دلالات الكفاح و الصمود و رمزيات العطاء؛ فتحتفي فلسطين في آذار، بنسائها و أمهاتها في كافة أماكن تواجدهنّ في الوطن والشـتات، و تتزيّن بأكاليل الورود البرية و أغصان الزيتـون أملاً في غدٍ فلسطيني مشرق.

في شـهر آذار ، يتجدّد التشـبّث الفلسـطيني بالأمل بحجم الألم والوجع والخراب الذي يسـبّبه الاحتلال الإسـرائيلي الإجرامي، الذي يسـتبيح قتل نسـائنا وشـبابنا وأطفالنا وشـيوخنا؛ فقد قتل في هذا الشـهر فقط تسـعة شـبّان في عمر الـورود، تم إنهـاء حياتهم بدم بارد وهـم: علاء محمد شحام، ونادر هيثم ريان، وأحمد حكمت سيف، وعبد الرحمن قاسم، و يامن نافز جفال، وكريم جمال القواسمي، وعمار شفيق أبو عفيفة، وعبد الله الحصري، شادي خالد نجم.

و يسـتمر الاحتلال الإسـرائيلي في انتهاكاته العنصرية والممنهجة بحق شعبنا، حيث يواصل اعتقـال 30 امرأة في سـجن الدامون، منهـنّ 7 امهات، ولا زالت سياسـاته المتمثّلة في الإعدامات الميدانية، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، والإهمال الطبي المتعمّد بحق الأسيرات والأسرى، والاعتقال الإداري، والتهجير القسري، و هدم البيوت،لا سيّما في مدينة القدس، مستمرة وآخذة في التصاعد على مرأى ومسمع من العالم أجمع.

ومن جانبٍ آخر لا زالت المرأة الفلسطينية تعاني من العنف المبني على النوع الاجتماعي، ووفقاً لآخر الإحصائيات، فإن العنف النفسـي هوأكثر ما يُمارس ضد النسـاء المتزوجات، ورغم أن مشاركة الإناث في التعليم النظامي قد حقق قدراً من الإنصاف و العدالة و المسـاواة، الا ان هذا لم ينعكس على سوق العمل. حيث انخفضت نسبة مشاركة النساء الى 17%، وتتسع فجوة المشاركة في القوة العاملة بين النساء و الرجال من ذوي الإعاقة، حيث بلغت نسبة النساء 2%فقط، أما الأمهات العاملات فان 60% فقط منهن يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجروربع المستخدمات في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، ونفس النسبة من العاملات يتقاضين أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور.

ورغـم أن حجـم وجود النسـاء فـي الوظيفـة العمومية يشـكل 48%، إلا أن هذا لا يتناسـب مع وجودهنّ في مراكز صنع القرار(أي من مدير عام فأعلى)، والمشـاركة السياسـية للمرأة لازالت هشّـة وضئيلة، ولا تزال الثقافة الذكورية السائدة، تعمل على إقصاء النساء وتهميشهن، حيث رغم زيادة عـدد عضوات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسـطينية إلـى 25%، إلا أن المرأة لم تُمثّل في اللجنة التنفيذية، إضافة الى مشاركتها في انتخابات الهيئات المحلية في المرحلة الأولى والقادمة ليست بالمستوى المطلوب.

إننا في طاقم شـؤون المرأة إذ نُرحّب بقرار مجلس الوزراء برفع إجازة الامومة من 10 أسـابيع الى 14 أسـبوعاً كإجـازة مدفوعة و 3 أيـام كإجازة أبوّة عنـد ولادة المولود، لنطالب القيادة الفلسـطينية باتخّاذ خطوات أخرى بهدف دعم وتمكين المرأة الفلسطينية، تتمثّل أهمها في إقرار قانون حماية الأسـرة من العنف وكذلك قانون العقوبات وإجراء تعديلات على قانون الأحوال الشـخصية، والعمل على تمكين المرأة اقتصادياً وإشراكها في عملية التنمية، إلى جانب الالتزام بكوتة 30% في جميع مؤسسات دولة فلسطين وفق قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

المجد والخلود لشهيداتنا وشهدائنا الابرار .. والحرية لأسيراتنا و أسرانا ..

عاشت المرأة الفلسطينية حرة أبية

و كل عام وأنتِ .. أجمل الأمهات بألف خير

سفير دولة نيكاراغوا في فلسطين يزور طاقم شؤون المرأة

زار سفير جمهورية نيكاراغوا لدى فلسطين السيد يوبرتو موراليس طاقم شؤون المرأة بمناسبة يوم المرأة، ومرور ثلاثين عاما على تأسيس الطاقم، وذلك لتقديم التهاني للطاقم بصفتها مؤسسة وطنية فاعلة في قطاع المرأة، حيث كان في استقباله الدكتورة أريج عودة رئيسة الطاقم وعضوات مجلس الإدارة والموظفات.

وقد رحبت الدكتور أريج بالضيف الكبير، وأكدت على عمق العلاقة بين الشعب الفلسطيني وشعب نيكاراغوا ودول امريكيا اللاتينية كنموذج يحتذى به في النضال ودعم حقوق المرأة، مبدية إعجابها بما وصلت له المرأة في نيكاراغوا من حقوق في مختلف القطاعات، كما قدمت الدكتورة اريج عودة شرحا وافيا عن الطاقم وتأسيسه ومسيرته التي امتدت على مدار ثلاثين عاماً، حملت في طياتها النضال النسوي والوطني والعمل على قضايا النساء المفصلية، وعلى رأسها تعزيز المشاركة السياسية ودعم وصول النساء لمراكز صنع القرار.

من جانبه، نقل يوبرتو موراليس سفير جمهورية نيكاراغوا لدى فلسطين تحيات حكومته والجالية الفلسطينية في نيكاراغوا للمرأة الفلسطينية وللطاقم . وقدمَ تحيّة للمرأة الفلسطينية المتميزة ببطولتها وتضحيتها وتفانيها على مستوى العالم، وقال إن هذا شرف كبير لي أن أكون في طاقم شؤون المرأة في الثامن من أذار، حاملاً رسالة من حكومته ومن القائد دانييل أورتيغا والرفيقة روزاريو موريللو وحكومة الوفاق الوطني للنساء الفلسطينيات، متحدثاً عن وضع النساء في بلاده في كلمة القاها وهذا نصها مترجما للعربية:

الصديقات العزيزات..أجمل التحيات ترسلها لكنّ حكومة المصالحة والوحدة الوطنية النيكارغوية، وكذلك تحيات القائد العام «دانييل أورتيغا» رئيس نيكاراغوا، أيضاً تحيات السيدة «روزاريو موريو» نائبة رئيس الجمهورية، وكذلك تحيات الجبهة السندينية لتحرير نيكاراغوا، وأخيراً تحيات الشعب النيكاراغوي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

في عام 1977 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الثامن من آذار كيوم عالمي للمرأة بغية تعزيز المساواة الجنوبية ومن أجل تمكين المرأة.

إن غياب مشاركة المرأة يعني أن ليس هناك ثورة؛ ففي نيكاراغوا وبعد إنتصار الثورة الشعبية السندينية بتاريخ 1979/7/19 تحسنت أوضاع المرأة بشكل ملحوظ، أما في عام2007 بقيادة حكومة الوفاق والوحدة الوطنية النيكاراغوية وبقيادة الرفيق القائد العام «دانييل أورتيغا» والرفيقة «روزاريو موريو» فقد قفزت الأوضاع المادية والاجتماعية قفزات نوعية ضخمة.

إن تحرير المرأة عبر برامج الجبهة السندينية والتي تهدف إلى تقلص مستوى الفقر والحرب إلى الصفر، تمثل ببرنامج بدأ عام 2007 مما رفع من مكانة المرأة الإقتصادية والاجتماعية، إنه برنامج صفر مجاعة يوفر للمرأة في المناطق الريفية الأدوات الضرورية لتنويع الإنتاج وتحسين التغذية العائلية، وتقوية الاقتصاد المنزلي الذي تقوده المرأة، وقد ساعد هذا البرنامج أكثر من 275,000 عائلة فقيرة ما يعني أكثر من مليون شخص من أصل 6,6 مليون نيكارغوي، مما رفع أمنه الغذائي إضافة إلى الإستقلال الغذائي للبلد.

تنتج نيكاراغوا ما يقارب 90% من احتياجاتها الغذائية وغالبية الإنتاج يأتي من صغار ومتوسطي المزارعين وكثير منهم نساء، منذ عام 2007 تشكلت أكثر من 5900 تعاونية منها 300 تعاونية نسائية.

أما الفقر، فقد تقلص من 48% في عام 2007 إلى 25% والفقر الدفعمن 17,5 إلى 7% وهذا عاد بالفائدة بشكل أساسي على النساء، حيث ان الأسر التي تقودها أمهات عازبات هي الأكثر تأثراً بالفقر.

بين 2007 و2021 حكومة ف .س. ل. ن سلمت ما يزيد على 451250 شهادة ملكية في الأرياف والمدن، وكان نصيب النساء من هذه الشهادات55%.

أنهت الحكومة السندينية بناء أو ترميم 290,000 مسكن منذ عام 2007 وبشكل مجاني للأشخاص الذين يعانون الفقر المزمع، أو عبر قروض طويلة الأمد بدون فوائد لعائلات أخرى، مما يساعد أكثر من مليون نيكاراغوي وبشكل خاص الأمهات العزباوات واللواتي يشكل أكثر من نصف العائلات النيكاراغوية.

في العام 2006، كان لدى 65% من الشعب في المدن مياه صالحة للشرب، أما الآن فأكثر من 92% يحظون بمياه صالحة للشرب في بيوتهم.

الآن أكثر من 99% من الشعب لديه تيار كهربائي في المنازل بالمقارنة مع 2006 حيث كانت النسبة من قبل فقط 54%. لقد قلصت الحكومة السندينية الأمية إلى أقل من 4% في ظل نظام التعليم المجاني.

أما العناية الصحيحة الأولية الوقائية فهي أيضاً مجانية، وكنتيجة لذلك فإن معدل الأعمار ارتفع من 72 عاماً عام 2006 إلى 77 عاماً هذه الأيام.

منذ عام 2007 تعهدت الحكومة السندينية بأن تشغل المرأة كحد أدنى 50% من الوظيفة العمومية، بدءا من البلدية إلى المحافظة وصولاً إلى الوظائف الوطنية.

اليوم9 وزيرات من أصل 16 من الحكومة الوطنية هن نساء، كما تقود النساء المجلس الأعلى للانتخابات وكذلك محكمة العدل العليا، ومكتب النائب العام ووزارات خدمية، كما تشكل المرأة 60% من القضاة، كما تشكل المرأة نصف الجمعية الوطنية، كذلك رئيسات مجالس بلدية ونواب رؤوساء مجالس بلدية وأعضاء مجالس بلدية.

تشكل هؤلاء النسوة في مواقع رسمية مرموقة نموذجاً وحافزاً لنساء وبنات نيكاراغوا من أجل أن يسهمنَّ في بناء مجتمع جديد، تحكمها علاقات أكثر إنسانية، مما جعل نيكاراغوا تحتل المركز الأول في أمريكا اللاتينية والخامس عالمياً في موضوع المساواة.

نرى في فلسطين دوراً أساسياً للمرأة في تقوية وتعزيز المجتمع، وكذلك في النضال من أجل القضية الفلسطينية، فبالإضافة إلى انخراطها المباشر في الدفاع عن حقوقها، تحملت المرأة الفلسطينية عبئاً اجتماعياً عبر تغطيتها غياب الآباء المعتقلين وضحايا القتل الإسرائيلي بسبب دورهم الوطني، وآخرين منهم غير قادرين على العمل. كل النساء الفلسطينيات بطلات وبانيات لحاضر المجتمع الفلسطيني ومستقبله.

نستطيع أن نؤكد أن فلسطين لن ينقصها أبداً التضحية من قبل النساء الأمهات والبنات، فلسطين التي يحببنها أكثر من حياتهن.

كما نود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن سعادتنا ونقدم أجمل التهاني بإسم حكومة المصالحة والوحدة الوطنية النيكاراغوية لكنّ ولكل الشعب الفلسطيني، وبشكل خاص للمرأة الفلسطينية على الإنجاز، وباعتماد التطريز الفلسطيني ضمن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية.

تهانينا الرفيقات العزيزات

وثورة حتى النصر

معادلة المرأة الفلسطينية صعبة:

ضعف قوانين الأحوال الشخصية أدى إلى قصورها في التعامل مع المرأة الفلسطينية

تحرير بني صخر

يسعى الكثيرون لربط إحداث تحسن في الواقع الاجتماعي للمرأة الفلسطينية بتحسن الواقع الاقتصادي، وهو ربط في محله، ذلك كون استقراراها في عمل خاص أو حكومي، وربما مشاريع شخصية صغيرة أو كبيرة يمنحها الاستقلالية المادية، ويتبعها تحسن في الواقع الاجتماعي للمرأة الفلسطينية «ردع العنف والقتل» .

ففي أواخر عام 2021، وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، (10) حالات قتل للنساء (4 في الضفة الغربية و6 في قطاع غزة)، في جرائم عنف مجتمعي متنوعة، واحدة منهم قتلت على خلفية ما يسمى بـ "شرف العائلة." كما قتلت (3) من الأطفال الإناث اقل من 18 عاماً على يد أحد أفراد الأسرة في قطاع غزة.

بدورها، قالت هبة داوود المديرة التنفيذية لمؤسسة عبد الله داوود، إن المرأة الفلسطينية تعتبر مكونا جوهريا من مكونات الشعب الفلسطيني، وعمودا اساسا في بناء الأسرة والمساهمة في ارتقاء الواقع الاجتماعي الفلسطيني.

تضيف، إلا أن المرأة تعاني من عدد من التحديات المتمثلة بالثقافة المجتمعية الآخذة في التراجع والانحدار، على رأسها تراجع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتحديداً المواقع القيادية، وضعف القوانين التي تشكل الحماية للمرأة والاسرة الفلسطينية

وأشارت إلى أن قدم وضعف قوانين الأحوال الشخصية أدت إلى قصورها في التعامل مع المرأة واكسابها حقوقها واحترامها، كما تعاني المرأة من فجوة آخذة في الازدياد بينها وبين المكون الأخر(الرجل) في التمكين والتثقيف والتعليم.

تبين داوود، كل ذلك وغيره من التحديات تؤثر بشكل مباشر وأساسي على المرأة الفلسطينية، وتحرمها من ممارسة حقها في العيش الكريم، كما تعتبر جائحة كورونا بكل إفرازاتها والاختلال تعظيم لأغلب التحديات وزيادة لحدتها ، ولكن على الرغم من الواقع الصعب إلا أن هناك نماذج نسوية من شابات تبشر بالخير وبواقع أفضل في مختلف القطاعات.

من جانبه، بين الباحث والأكاديمي د. ابراهيم رابيعة، عام 2020 كان صعباً على النساء في ظل تعطل عجلة الاقتصاد بسبب جائحة كورونا وتسريح النساء بنسبة أكبر بكثير من الرجال، كونهن بلا حماية في سوق العمل، فهناك نسبة هائلة من النساء تعمل بلا عقود أو في الاقتصاد غير المنتظم أو بعقود عمل ذات شروط معقدة، ما قاد لخسارتهن، ايضاً دفعت العديد من النساء ثمن تردي الحالة الاقتصادية لرب الأسرة من خلال وجود نساء كافلات أو حاملات لالتزامات مالية قانونية عن أزواجهن أو الذكور في العائلة، ما قاد إلى تصاعد الأزمات الاجتماعية داخل المنزل وارتفاع العنف المنزلي، جسدياً ولفظياً ونفسياً، والذي استمرت تبعاته في العام 2021 كون الاقتصاد الفلسطيني لم يتعاف من تبعات صدمة كوفيد.

وأضاف رابيعة، تدفع النساء ثمن ارتفاع النسق العشائري على حساب سيادة القانون، خاصة في النزاعات المرتبطة بالميراث، والتي تقود في كثير من الأحيان الى تشظيات عائلية تدفع النساء ثمنها، وهذا ما يعززه البطء في إنفاذ الرزمة القانونية المتصلة بالمرأة وحمايتها.

في ذات السياق، أشارت المهندسة ليندا الخطيب أنه على الرغم من أننا في القرن الواحد والعشرين وبلوغنا درجة لا يُستهان بها من التطور والتحضر، إلى أن المرأة كانت ولا زالت تعاني من معيقات مختلفة تؤثر سلبا على حياتها الاجتماعية، شكّلت جائحة كورونا والتي بدأت في بدايات عام 2020 مفصلاً جوهرياً في ذلك، امتدت آثاره إلى عام 2021، من حيث الحجر والإغلاقات والتعليم الالكتروني الذي يعتمد بشكل رئيسي على الأمهات، دون مراعاة الوضع الاجتماعي للمرأة و قدراتها، مما زاد العبء عليها، بالاضافة إلى خسارة عدد لا بأس به من النساء لوظائفهن بسبب إغلاق عدد كبير من المنشئات الصغيرة.

تضيف الخطيب، معادلة المرأة الفلسطينية هي معادلة صعبة معقدة، لا زالت تعاني من القتل على خلفية الشرف، والتحييد في المواقف الرسمية حيث وجدنا ذلك جليّا في قوائم الانتخابات المحلية، حيث كان اسمها مجرد حروف في القوائم، إضافة إلى قيود الاحتلال الإسرائيلي.

وتشير الباحثة الاجتماعية، بيسان دمدوم، أن نسبة جيدة من النساء الفلسطينيات وجدن بديلا عن الوظائف، حيث تمكن من ايجاد دخل ذاتي، الأمر الذي انعكس على حياتهن الاجتماعية، وبشكل عام هناك تحسن طفيف بالواقع الاقتصادي للمرأة وخاصة مع دخولهن عالم التسويق الالكتروني. لكن ما زالت المرأة الفلسطينية تعاني من ارتباط قضاياها المالية بالرجل في معظم الأحيان، ولا يوجد استقلالية كاملة للمرأة بالتعامل مع حساباتها البنكية إلا ما ندر.

«صوتها وصوتك وطن»

مبادرة مجتمعية تدعم المشاركة السياسية للنساء والشباب

يسرى الخيري

«صوتها وصوتك وطن» مبادرة مجتمعية نوعية اسمها يدلل علي ماهيتها, حيث أن الوطن ترسى دعائمه بشكل متين لينهض وينمو بوجود فاعل وحقيقي ومؤثر للنساء والشباب .

هذه المبادرة المميزة التي نفذها طاقم شؤون المرأة في قطاع غزة ضمن أنشطة مشروع (تقليل المساواة على أساس النوع الاجتماعي في فلسطين)، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز مشاركة النساء ووصولهن إلى مراكز صنع القرار , وإلى التأكيد على أهمية مشاركة النساء في مراكز صنع القرار السياسي عبر صندوق الانتخابات سواء بالترشح أو الانتخابات والى تعزيز دور الشباب من خلال دعم قيادات شبابية قادرة على التواجد في المشهد السياسي والمشاركة في صياغة مستقبلهم الذي يستحقونه.

نفذت هذه المبادرة قبيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي تم تأجيلها في فلسطين في مدينة خانيونس في قطاع غزة مع ثلاث مؤسسات قاعدية شريكة في المدينة وهي (جمعية لو بطلنا نحلم –جمعية طلائع فلسطين –جمعية المرأة والطفل للتنمية)، تضمنت هذه المبادرة العديد من الأنشطة الهامة مثل :

*تنفيذ ثلاثة لقاءات حوارية مع المؤسسات الشريكة الثلاثة مع عدة فئات (قادة أحزاب سياسية ونقابيين وأطر نسوية , وأطر طلابية ومؤسسات مجتمع مدني وصناع قرار) ,حيث أكدت الحضور المتواجد في هذه اللقاءات من قادة الاحزاب السياسية والأطر النسوية على ضرورة زيادة تمثيل النساء داخل الأحزاب وفي مواقع صنع القرار , والالتزام الكامل بقرارات المجلس الوطني والمركزي بأن لاتقل نسبة تمثيل بتمثيل للنساء عن 30 % ،وتعهدت الفصائل السياسية التي كانت تعد قوائمها الانتخابية التشريعية بأن لا تقل نسبة تواجد النساء في قوائمها عن 30%.

*تنفيذ لقاء حواري مع ممثلي الأطر الطلابية التابعة لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية بحضور لجنة الانتخابات المركزية لضمان تواجد كمي ونوعي للشباب الفلسطيني ضمن القوائم الانتخابية لأحزابهم السياسية .

*تنفيذ جلسة تغريد في جمعية (لو بطلنا نحلم) , بحضورعدد كبير من المؤثرين والمؤثرات على مواقع التواصل الاجتماعي والصحفيات والصحفيين وبحضور منتديات إعلامية والمؤسسات القاعدية الأخرى الشريكة في المبادرة ,وقد تم إطلاق هاش تاغ يحمل شعار المبادرة , وتضمنت الجلسة نشر محتويات حول تعزيز المشاركة السياسية للنساء ووصولهن إلى مراكز صنع القرار وكيفية الضغط الفاعل لتمثيل النساء والشباب في مراكز متقدمة في القوائم الانتخابية ,مع ضرورة تمكين النساء والشباب للوصول لمشاركة سياسية فاعلة ومؤثرة ,

*تنفيذ استطلاع رأي يرصد رأي المواطنين في مدينة خانيونس حول المشاركة في العملية الانتخابية سواء بالترشح أو الانتخاب وحول زيادة تمثيل النساء والشباب في القوائم الانتخابية للمجلس التشريعي.

*تنفيذ حلقة إذاعية مع (جمعية طلائع فلسطين) في خانيونس حول مبادرة(صوتها وصوتك وطن) وأبرز وأنشطة المبادرة وأهميتها وأهدافها .

هذه الأنشطة الهامة التي نفذت خلال المبادرة هي امتداد لأنشطة متعددة لمشروع (التقليل من عدم المساواة بين الجنسين في فلسطين) والذي يهدف إلى المساهمة في الوصول إلى حياة خالية من العنف للنساء وتعزيز الوقاية والحماية والتمكين للنساء الناجيات أو المعرضات لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وتمكين المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من نيل حقوقها الاقتصادية , بالشراكة مع الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (PICTI) ومؤسسة التحالف من أجل التضامن (APS) وجمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية (PFPPA) وجمعية الثقافة والفكر الحر (CFTA) وبتمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID).

ومن ضمن الأنشطة الأخرى التي نفذت خلال المشروع :

-تدريب المؤسسات القاعدية الشريكة الثلاثة في مدينة خانيونس لتمكين العاملين والعاملات في المؤسسات القاعدية وبناء قدراتهم .

-تنفيذ تدريبات وورش عمل لتقوية المهارات الشخصية للنساء والفتيات لتمكينهن حول الطرق المناسبة للتعامل مع العنف وحماية الذات في مدينة بيت لاهيا والوسطى .

- تقديم الدعم والمتابعة للمؤسسات القاعدية الشريكة لتنفيذ التقييمات التشاركية المراعية للنوع الاجتماعي .

وقد أكدت نوال فنونة احدى المشاركات في التدريبات للعاملين في المؤسسات القاعدية الشريكة في خانيونس بأهمية هذا التدريب الذي كان بواقع 35 ساعة تدريبة , حيث زاد التدريب من المعرفة والخبرات التراكمية للمتدربين , للنهوض بالمساواة بين الجنسين وعزز من خبرات المؤسسات لاجراء تقييمات تشاركية للاحتياجات في المجتمع المحلي ومكن التدريب المتدربين من تصميم وتنفيذ حملات ضغط ومناصرة للتأثير على صناع القرار للحد من العتف المبني على النوع الاجتماعي ,

بدورها اتفقت مديرة مركز البرامج النسائية في النصيرات ' احدى المؤسسات الشريكة في المشروع مع طرح السيدة نوال فنونة وأكدت السيدة سماح أبو غياض على أهمية وتميز الشراكة النوعية مع طاقم شؤون المرأة , وتتجلى أهمية هذه الشراكة في المخرجات الملموسة الهامة , حيث أن هذا المشروع يعزز بشكل واضح المساواة بين الجنسين.

هذه الأنشطة الهامة بالإضافة إلى مبادرة صوتها وصوتك وطن تعمل بشكل جدي للدعم باتجاه مشاركة سياسة فاعلة ملحة لنساء والشباب الفلسطيني تتناسب مع عددهم وإمكانياتهم , حيث أن المشاركة السياسية المؤثرة للنساء ضامن حقيقي لتقليل فجوة عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني .

«كياني»:

تطوير قدرات الشباب في الدفاع عن حقوق المرأة

نردين أبو نبعة

ضمن مشروع استمر لثلاث سنوات، يهدف إلى تقليص الفجوة بين حقوق المرأة المنصوص عليها في القوانين الدولية والفلسطينية، وبين الواقع الفعلي الذي تعايشه في مجالات الحياة، والمعيقات التي تمنع وصولها لمراكز صنع القرار، شارك 40 شابا وشابة في الضفة الغربية وقطاع غزة في أنشطة مشروع المساواة على أساس النوع الاجتماعي «كياني»، الذي ينفذه طاقم شؤون المرأة بالشراكة مع منظمة كير العالمية.

وقالت منسقة الطاقم في محافظة جنين إيمان نزال، بأن المشروع يهدف لتمكين الشباب/ات وتطوير قدراتهم ومهاراتهم في الدفاع عن حقوق المرأة، ومناصرة قضاياها، مع مراعاة النوع الاجتماعي، وتوظيف هذه المهارات والمعارف في رفع الوعي المجتمعي حول حقوق المرأة، والمساهمة في خلق بيئة تدعم وصول النساء لمناصب صنع القرار.

وأوضح ناصر الريس منسق المشروع في قطاع غزة، بأنه تم تشكيل مجموعة من الشباب/ات في الضفة القطاع أطلق عليهم اسم «الأبطال». وهذه المجموعة تشكلت في السنة الأولى من المشروع نتاج تدريبات استهدف كلا الجنسين، والذي تناول موضوع المشاركة السياسية للنساء وتمكينهن في الحياة العامة، وتم نقاش مجموعة من القضايا والقوانين التي تتعلق بالنساء مثل قرار 1325، واتفاقية سيداو، وغيرها من الاتفاقيات التي لها علاقة بحقوق النساء، أما الجانب الآخر من التدريب يتحدث عن القيادة التشاركية.

مراحل المشروع

وتحدثت نزال عن المراحل التي مر بها المشروع، والتي اعتمدت على التراكمية في العمل من خلال استهداف نفس المجموعة، قائلة: «المرحلة الأولى كانت مرحلة الإعداد، فكانت التدريبات ثنائية للمشاركين/ات، الأمر كان له دور تقوية ودعم بعضهم داخل المجموعة، والاستفادة من خبرات وتجارب بعضهم «.

وأضافت: أما المرحلة الثانية، فكانت مرحلة التنفيذ والبدء بالتشبيك والتنسيق لعقد التدريبات بشكل فردي، بعد تمكنهم وقدرتهم المكتسبة من المرحلة الأولى، وهذا الأمر أعطاهم فرصة، لتعزيز دورهم وقدرتهم في بناء علاقات والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني من مؤسسات نسوية وشبابية وحتى المؤسسات الحكومية».

وأثنى المنسقون على تجاوب واستمرارية المشاركين/ات منذ بداية المشروع لغاية الآن، وتم العمل على تنفيذ أنشطة مجتمعية وورش تدريبية مع الأقران من الجيل الشاب، حول مواضيع لها علاقة بالمساواة بين الجنسين، الحقوق الجندرية، المشاركة السياسية، فكانوا ملتزمين ومبادرين، ويعملون على تحضير كل ما تحتاجه المادة التدريبية بشكل جماعي وفريق عمل واحد.

الورش المنفذة

تحدث ناصر الريس، عن سلسلة من الورش التدريبية التي نفذها الشباب/ات مع الأقران من الشباب والنساء تضمنت مواضيع المساواة بين الجنسين، والحشد والمناصرة، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمشاركة السياسية للمرأة، ودور المراة في الحياة العامة وصناعة القرار، مؤكدا أنه كان لهذه التدريب أثر إيجابي في توضيح العديد من المفاهيم والمصطلحات، إضافة لتعزيز ثقة النشطاء بأنفسهم وتمكينهم من التنسيق والتشبيك مع الموسسات القاعدية.

وأضاف الريس، في قطاع غزة شمل المشروع تنفيذ زيارات تبادلية لمؤسسات حكومية ومجتمع مدني تقدم خدمات للنساء والشباب، فتم زيارة نادي سيدات فلسطين للسيدات ذوات الإعاقة، اللواتي تحدثن عن تجربة المساواة بين الجنسين والتنمر ونبذ العنف خاصة للنساء ذوات الإعاقة، وتحدثن عن تجربتهن في مشاركتهن ببطولات محلية ودولية.

أما في الضفة الغربية، فذكرت نزال: أنه تم تنظيم لهم لقاءات وزيارات ميدانية للمشاركين/ات للتعرف على البرامج والأنشطة التي تقدمها على التي تعمل على قضايا العنف والشباب، فكان هناك لقاءات مع وزيرة المرأة، ومع وزير المجلس الأعلى للشباب، ولقاء من محافظ جنين، إضافة لزيارة وحدة حماية الأسرة بمحافظة جنين للتعرف على أبرز قضايا العنف وآيات العمل على علاجها، والخدمات المقدمة للمعنفين/ات.

وقالت نزال بأن المشروع تضمن تدريب مؤسسات قاعدية على مستوى الوطن، حيث تم عقدها الكترونيا بسبب انتشار جائحة كورونا، فتم تدريب 21 مؤسسة من جنين حتى الخليل على مدار ثلاثة أيام، حول النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، إضافة لعقد ورش مع للشرطة والأمن ودوائر النوع الاجتماعي في المؤسسة الأمنية، وخلال المشروع تم تنفيذ ورش مع أكثر من 30 مؤسسة داخل محافظة جنين.

وأكدت منسقة المشروع، بأن المشروع حقق هدفه من خلال ورش التوعية التي تم تنفيذها، والتي تطرقت لقضايا العنف وأدوار النوع الاجتماعي، والذي هو تعزيز لمفهوم الشراكة المجتمعية وأنه لا يختص بالنساء فقط، وأن قضايا النساء لا تهم النساء لوحدها بل هي جزة من قضايا المجتمع، فهي الأم والأخت والزوجة، فهي نصف المجتمع.

المشروع بصمة

وأكد المنسقان أنه على مدار الثلاث سنوات اكتسب المشاركون/ات خبرة عملية نتيجة المعرفة والمهارات المكتسبة، وهذا الأمر ساعدهم أثناء تقدمهم للحصول على وظيفة عمل بمختلف المؤسسات، فما ميز المشروع أنهم أصبحوا أكثر إندماجا في المشروع، ونحن أصبحنا حلقة وصل لهم، ولغاية اليوم عندما يريدون تنفيذ أنشطة مجتمعية او مبادرات يتواصلون مع إدرة المشروع في الطاقم، للحصول على الاستشارة أو الحصول على مادة تدريبية أو حاجتهم للتدخل في موضوع معين، فمنحهم هذا الأمر الطاقة والتحفيز حتى يصبحوا قادة وفاعلين في مجتمعاتهم، وتم تأطيرهم ضمن مؤسسات، ومنهم من أصبح جزءا من جمعية «حدد هدفك»، وهناك الشابة وجنات الحبش شاركت في الانتخابات وأصبحت عضوة في مجلس بلدي قباطية .

وأشار ناصر الريس بأنه ضمن أنشطة المشروع، نظمت فعالية على مدار يومين تهدف إلى التفريغ النفسي وإدارة الضغوط التي تواجهها (60) امرأة من مناطق مختلفة من قطاع غزة، إضافة لتقديم خدمة الدعم النفسي والاجتماعي من خلال الرقم المجاني 1800300000 فوصلتنا مئات الاتصالات من سيدات وفتيات بحاجة لدعم نفسي، أو تدخل قانوني، أو طلب حماية عاجلة، بسبب العنف الجسدي، أو التهديد بالقتل، موضحا بأن هذا النشاط جاء في ظل الضغوطات النفسية والاجتماعية التي تعانيها النساء الفلسطينيات في غزة خاصة في ظل جائحة كورونا، وبعد تصعيد النزاع الأخير على القطاع، وما ترتب عليه من صعوبات وتحديات طالت النساء بالتحديد، فتم تنفيذ الفعالية بمشاركة فريق من الأخصائيات النفسيات العاملات ضمن مشروع «كياني»، حيث تم استخدام أنشطة الاسترخاء، وإدارة الضغوط، والألعاب الجماعية، والتحديات والمسابقات.

وتابع الريس، حاليا يتم العمل على تجهيز تطبيق هواتف ذكية لتقديم خدمة الدعم النفسي والاجتماعي والاستشارات القانونية من خلال التطبيق، وبذلك يكون أول تطبيق فلسطيني يقدم هذه الخدمة للسيدات والأسرة.

المعيقات

أكد المنسقان بأن أبرز المعيقات التي واجهت النشطاء في تنفيذ المشروع تمثلت في انتشار جائحة كورونا ونتيجية الاغلاقات واتباع اجراءات الحماية، وقد شكل هذا الوضع إعاقة لحركة التواصل مع المجتمع، رغم ذلك تمكنوا من التواصل معهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وعبر تطبيق zoom، والبحث عن بديل لاستمرار المشروع وأنشطته.

طموح وجنات حبش في صنع القرار

طوباس : شهناز حميد

لا يتوقف حلم وجنات حبش بتبوؤها عضوا في مجلس بلدي قباطية، بل تحلق عاليا لتصل بأحلامها الى مراكز قيادية عليا، ربما تتجاوز المجلس التسريعي وصولا الى الرئاسة! « لم لا « تتساءل حبش، والتي اقتربت لتصبح عضوة في المجلس البلدي.

لم تكن مسألة تفكير وجنات حبش (30 عاما، تحمل شهادة البكالوريوس في الشريعة الاسلامية وتكمل الماجستير) بخوض الانتخابات البلدية محص الصدفة، والتي بدأت منذ سبع سنوات في الخضوع للعديد من التدريبات والورش التوعوية والتثقيفية، التي صقلت شخصيتها وعرفتها بالحقوق والواجبات، وهي الامور التي جعلها ترى نفسها قيادية يمكنها ان تسعى للتغيير.

«قبل سبع سنين لم أكن اعرف شيئا»، قالت وجنات التي جاءت من دولة الامارات لتستقر بالوطن، ولم تكن وقتها تعرف شيئا عن العمل النسوي او العمل السياسي او الحزبي او العمل العام؛ فقد كانت البداية الانخراط في الانشطة الطلابية في جامعة القدس المفتوحة عبر مجموعة أخوات دلال لتنتقل بعدها للانضمام الى عضوية العديد من المؤسسات الاهلية والمجتمعية .

« كان لطاقم شؤون المرأة دور كبير في صقل شخصيتي وتطوير مهاراتي وكفاءاتي، وتعزيز وجودي في المجمع المحلي، فبعد أربع سنوات من العمل والتدريب المباشر مع الطاقم بت قادرة على معرفة حقوقي وواجباتي كامرأة، وبت على اطلاع بكل ما يتعلق بالمرأة والعمل السياسي والعمل العام، ومفاهيم الجندر، والعنف المبني على النوع الاجتماعي وغيرها العشرات من عناوين التدريبات التي خضعت لها، الأمر الذي فتح مداركي وأوجد لديّ التفكير الى الامام بتبوؤ مركز قيادي مهم.

وتشير الى انه، وقبل التوصل لقائمة موحدة في قباطية «قائمة البناء والتحرير» كان الحديث يدور عن قائمة شبابية ومهنية فتم اختيارها من قبل التنظيم والعائلة، لتنضم الى هذه القائمة والتي رفضت ان تكون فيها «ككوته نسوية»، فرفضت رقم 5 في القائمة، وهو الرقم الذي يفرضه النظام الانتخابي والذي يوجب بوجود امرأة واحدة من بين المرشحين الخمسة الاوائل بالقائمة، مبينة انها حازت على الرقم الثالث في القائمة كما تقول، مبينة بان نظام الكوته فيه انتقاص لحق المرأة وامكانياتها وقدراتها .

غير ان التوافق على قائمة موحدة جعل وجنات تقبل بالرقم التاسع في القائمة، مشيرة الى انها لم تعارض لو كان رقمها الثالث عشر، لأنهم فعليا يعتبرون «أعضاء فائزين بالانتخابات ولا معنى للترتيب في القائمة كما تقول».

ولم يكن أمر اختيارها سهلا على المستوى العائلي؛ فبعد ان اختارها الحزب الذي تنتمي اليه حصلت وجنات على مباركة عائلية على مستوى البيت والأسرة قبل ان تحصل على موافقة عائلية على مستوى الفخذ العائلي والحمولة، وهو الأمر الذي جعلها تخوض هذه التجربة بكل جرأة وقوة .

تضع وجنات حبش أمام اعينها هدفا طالما سعت لوجوده في بلدتها قباطية، والتي لا تزال تفتقر لوجود أي مركز او جمعية او مؤسسة تعني بشؤون المرأة وذلك لأسباب مجتمعية بحتة.

وتضيف قائلة: «سأسعى فور تسلمي لمهامي في البلدية الى تفعيل دور المرأة وإيجاد مركز نسوية او نواة لتجمع نساء البلدة، وهو المكان الذي لا يزال غير موجود في قباطية في حين يتواجد هكذا مركز في قرى أصغر بكثير من قباطية. وتضيف قائلة :» سأسعى جاهدة الى تفعيل دور المرأة والشباب بكلا الجنسين».

وتشير ايمان نزال منسقة طاقم شؤون المرأة في شمال الضفة الغربية الى ان وجنات تلفت العديد من التدريبات التي اكسبتها مهارات عدة، مما انعكس إيجابا على شخصيتها، وأعطتها الثقة والدافع لخوض غمار التجربة في مراكز صنع القرار، والتي لن تنتهي بكونها عضو مجلس بلدي قباطية.

واوضحت نزال ان الطاقم وعبر مشروعيه « كياني « و» قراري» اخضع وجنات وغيرها من المتدربات لدورات وتدريبات ركزت على تعزيز وجودهن اجتماعيا وسياسيا، وأهلتهن بأن يكن نساء قياديات قادرات على الوصول الى مراكز صنع القرار، مبينة بان هذه المشاريع استهدفت الشباب الذكور أيضا. واستعرضت نزال عدة اسماء من الشباب، ومن كلا

الجنسين ممن نجحوا في الوصول لمراكز قيادية، كالمكاتب الحركية او المجالس الطلابية وغيرها من المراكز القيادية، والتي تعدّ مقدمة لوصول هؤلاء لمراكز صنع قرار أكبر واعلى.

وتعتبر مزال ان وجود هذه الفئة من الشباب في تلك المواقع القيادة دليلا واضحا على نجاح برامجنا التي تستهدف الشباب، بغية الأخذ بهم الى مواقع قيادية ومراكز صنع قرار.

واشارت نزال الى أن المتدربين من كلا الجنسين غالبا ما يخضعون لتدريبات متنوعة، تهدف الى تعزيز وجودهم سياسيا واجتماعيا، الأمر الذي أسفر عن جعل هؤلاء المتدربين مدربين لقيادات شابة اخرى .

واشادت نزال بنموذج القائمة الموحدة في قباطية، والتي وجدت بفضل جهود عديدة من محبي قباطية والمنتمين لها، الى جانب جهود رجالات المجتمع والتنظيمات، وجهود مؤسسات المجتمع المدني والتي اسفرت عن قائمة « البناء والتحرير « كما تقول .

دوافع ترشح جهاد زهور لمجلس بلدية البيرة للمرة الثالثة

نردين أبو نبعة

«الرغبة والطاقة ما زالتا موجودتين، وحلمي لم يكتمل بعد بترك بصمة يحتذى بها لأولادي وللجيل القادم، وللنساء، من أجل تحفيزهم على المشاركة في الحياة السياسية». عضو مجلس بلدية البيرة سابقا جهاد زهور تحدثت عن رغبتها بخوض تجربة الانتخابات المحلية للمرة الثالثة على التوالي، بعد فوزها بدورتين متتالتين.

هي ناشطة مجتمعية ومؤسسة مركز حواء أبو عبيد النسوي، وأمنية سر المنتدى الاستشاري «تكامل» وعضو لجنة إسناد في بلدية البيرة، متزوجة وأم لخمسة أبناء وبنات، أنهت تعليمها بتخصص دراسات اجتماعية وتأهيل تربوي، وحاصلة في دبلوم في حل النزاعات وإدارة الأزمات.

تقول زهور: «أشعر بالمتعة الحقيقية في خدمة الوطن ومساعدة للناس، وسعيا للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية بشكل أوسع، معتبرة أن الترشح من جديد هو فرصة لتقديم المزيد ترشحها للمجلس للمرة الثالثة على التوالي، بعد فوزها في دورتين متتاليتين، والنجاحات التي حققتها شعجتني على الاستمرار، والأمر الآخر هو مطالبة النساء وأهل البلد لخوض التجربة الانتخابية».

إنجازات تفخر بها

منذ بداية عملها، حرصت على تطوير ذاتها ومهاراتها المعرفية والعملية، حيث تحدثت عن ذلك قائلة: «في بداية عملي في البلدية لم أكن على اطّلاع ومعرفة بعمل البلديات، إلا أن التدريبات وورش العمل التي شاركت بها ساعدتني في تمكين ذاتي، وعند مشاركتي في اللجان أطلقت عدة مبادرات منها: مجلس حواء بتمويل من طاقم شؤون المراة وبدعم من بلدية البيرة، والذي يهدف لمساعدة النساء على المشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي ويستهدف الشباب بشكل عام».

كانت زهور من ضمن اللجنة القائمة على صندوق الطالب، ولامست احتياجاتهم وشعرت بالفرح لامتنانهم وفخرها بالعمل الذي تقوم به، وخلال عضويتها في لجنة المعارف عملت على متابعة مشاريع البلدية المنفذة في المدارس، فتابعت أعمال صيانتها وتأهيلها وتجهيزها، وكان هناك تبادل ومشاركة في أنشطة البلدية والمدارس، ما جعلها قريبة من الطلبة، فعملت على تنفيذ حملات التوعية مع طلبة المدارس ورياض الأطفال حول تعزيز ثقافة النظافة، وتعزز انتمائهم للبلدة والمرافق العامة، حيث كانت مقررة في لجنة الصحة في البلدية سابقا، وعانوا من هذا الأمر رغم تنظيم عدة مبادرات في هذا الأمر.

وخلال عملها، لمست حب مشاركة النساء في نشاطات البلدية، بعد حالة العزوف السابقة لمشاركتهن واقتصارها على الرجال، وخلال فترة وجودها عملت على تنفيذ دورات توعية صحية واجتماعية خاصة خلال الحملات السنوية، مثل: حملة مناهضة العنف ضد المرأة، أو خلال حملات التوعية بسرطان الثدي، إضافة لتنفيذ لقاءات تمكين اقتصادي، هذا الأمر ساعد في تردد النساء على المركز والبلدية، حيث شعرت أن وجود المرأة في البلديات والهيئات المحلية مهم جدا لمساعدة النساء والأطفال، وتلمس احتياجات المجتمع بشكل عام.

في الدورة الثانية لعملها في المجلس البلدي، كان لها بصمة في تنفيذ لوحة فسيفساء على مدخل البلدية، إضافة أنها استطاعت إبراز خمس مواقع أثرية بمساعدة قسم الهندسة في البلدية، بالتعاون مع وزارة السياحة التي مولت المشروع، من خلال وضع آرمات تعريفية للمواقع ضمن مواصفات ومقاييس عالمية، تطمح في استكمال العمل على هذا الأمر، خاصة أنها تتمتع بوجود العديد من المواقع الأثرية التي بحاجة للتوثيق والتطوير، فهناك ما يقارب 26 موقعا أثريا.

في عام 2020 أطلقت مبادرة لزراعة مناطق جيم، بهدف منع التهويد والاستيلاء عليها والتي كانت على مستوى محافظتي رام الله والبيرة، بمساعدة لجان الإسناد تم عمل شبكة عنكبوتية لزراعتها بالأشجار الحرجية، ووصل العمل لمنطقة الكوما بالخليل، وفي حال فوزها تطمح لاستكمال العمل على زراعة باقي المناطق.

في فترة عملها الأخيرة، بدأت في حملة لإزالة التعديات في المنطقة الصناعية بالتعاون مع قسم التنفيذ والأشغال، بهدف العمل على رفع مستوى النظافة من خلال استهداف الجيل الجديد.

بصمة الطاقم

أثنت عضو مجلس بلدية البيرة سابقا، على دور طاقم شؤون المراة في دعمها، قائلة: « كان له بصمة كبيرة وأثرا إيجابيا في حياتي وصقل شخصيتي، ومكنني كعضوة من خلال مشاركتي في ورش العمل

والدورات التدريبية، وخاصة مشروع «قفزة للأمام» الذي استمر على مدار عامين، والذي هدف لتمكين العضوات داخل الهيئات المحلية والتطرق لعدة محاور، مثل: مخاطبة الجمهور والتمكين الإعلامي، وكان من مخرجات المشروع تنفيذ مبادرة تأسيس مركز حواء».

وتدعو زهور كافة النساء القادرات واللواتي يؤمن بفكرة عمل الهيئات المحلية والعمل التطوعي والميداني بخوض هذه التجربة، وفي حال عدم إيمانها بدورها أن تتنحى جابنا، وتترك الفرصة لمن يرغبن بذلك، خاصة أن العمل بالهيئات المحلية هو عمل تكليف وليس تشريف، حتى نكون عند حسن ثقة وظن الناس الذين انتخبونا.

في الثامن من آذار: أرقام مثير

عنان الناصر

يطل علينا الثامن من آذار هذا العام مثقلا بالوعود والجهود في ظل واقع اقتصادي صعب على قطاع المرأة، التي نقضي الشهر تغني بأمجادها وبطولاتها وإنجازاتها كونه شهر المرأة، ونتناسى ما تكبدته خلال الفترة الأخيرة من تداعيات جائحة كورونا وعدم تطبيق القوانين المنصوص عليها، ومنها الحد الأدنى للأجور والإجازات والحقوق وغيرها الكثير من القوانين، وعدم مواءمة التشريعات لقضايا النوع الاجتماعي، رغم الوعود والجهود التي تبذل من قطاعات مختلفة منها وزارة المرأة والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وغيرها ومؤسسات المرأة من الجهات ذات العلاقة.

في جلسته الأخيرة المنعقدة مطلع مارس الحالي قرر مجلس الوزراء الفلسطيني عدة قضايا لصالح المرأة ومنها إقرار إجازة (14 أسبوعا) كإجازة مدفوعة للأمهات العاملات عند الولادة، وإقرار إجازة مدفوعة (3 أيام) للأب عند ولادة مولود، والمصادقة على احتساب فترات الغياب بسبب رعاية الطفل في استحقاقات التقاعد، واتخاذ إجراءات لتشديد الرقابة لضمان مساواة الأجر للجنسين عن العمل المتساوي القيمة.

قرارات مهمة وعملية على صعيد تحسين وتعزيز واقع المرأة في سوق العمل وفق معطيات الكثير من المؤسسات النسوية وتلك التي تعنى بالمرأة والعمل التي رحبت بهذه القرارات، آملة في الوقت ذاته أن تحصل المرأة على كافة حقوقها على هذا الصعيد.

وزارة العمل متابعات نحو تطبيق الحد الادنى للأجور

وفي إطار متابعة «صوت النساء» ورصدها لتجهيز هذا الملف تبين وجود حراك من قبل وزارة العمل لإنجاز قانون الحد الأدنى من الأجور المعدل، والذي كان 1450 شيقل وأصبح 1880 شيقلا، بموجب القرارات الحكومية نهاية العام الماضي، حيث سبق وأعلن وزير العمل أن هناك جهودا ستتم وسيتم عمل جولات وصولات لمتابعة تطبيقه في سوق العمل.

وفي الخامس من شباط فبراير من العام الجاري أطلقت وزارة العمل وبحضور أطراف الإنتاج الثلاث (مديرية عمل نابلس والغرفة التجارية والصناعية في نابلس، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين) حملة تطبيق الحد الأدنى للأجور في المحافظة.

ونفذت مديرية عمل نابلس/ طاقم التفتيش وحماية العمل بمشاركة كلا من مدير عام مديرية عمل نابلس أسماء حنون، والأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين شاهر سعد، وأمناء سر النقابات الفرعية، ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية عمر هاشم، زيارات ميدانية للشركات والمصانع والمؤسسات في محافظة نابلس، بهدف متابعة تطبيق قانون العمل الفلسطيني وخاصة قرار الحد الأدنى للأجور في فلسطين، وأكد أصحاب العمل التزامهم التام بتطبيق القانون على جميع العاملين منذ بداية العام الحالي.

وأكد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية عمر هاشم أن الخطوة الأولى للتنفيذ ستكون توعوية، من خلال الوصول لمواقع العمل ومناقشة أصحاب العمل حول أهمية تطبيق القرار وتنفيذه.

وأثنى الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين شاهر سعد على أصحاب العمل الملتزمين بتنفيذ القانون بما يخص حقوق العمال، داعيا جميع أصحاب العمل في كل القطاعات للالتزام وذلك لمصلحة كافة الأطراف.

وأكدت مدير مديرية عمل نابلس أسماء حنون أن كل من يتأخر بتنفيذ قرار الحد الأدنى للأجور، سيعود عليه الالتزام به بأثر رجعي حسب القانون منذ بداية العام. وبدورها حنون شكرت كافة الاطراف الداعمة لتطبيق القانون لما في ذلك مصلحة لجميع الأطراف، وهو ما شددت عليه ضمن مقابلتها لنا بهذا الخصوص.

ورغم الجهود المبذولة والحملات التوعوية، نجد بالمقابل العديد من النساء وخاصة العاملات في قطاع رياض الأطفال وكذلك العمل الخدماتي كالسكرتاريا وما شابه، واللواتي رفضت الكثير منهن التصريح بشكل حقيقي خشية على عملهن أنهن يعانين الأمرين في الحصول على الحقوق وفي ظل الأجور المتدنية والتي بالكاد تصل ما بين 650 – 800 شيقل.

ورغم تخوف الكثير منهن على مصدر رزقهن كان هناك اعتصام لبعض العاملات في رياض الأطفال أمام مقر لجان المرأة في نابلس في نهاية الشهر المنصرم، للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور وفق ما نشرته وكالة أصداء الإعلامية وهو ما يثبت عكس التصريحات الإعلامية في الرقابة والمتابعة والتطبيق.

صور من موقع أصداء الاعلامي

وزارة المرأة جهود مستمرة رغم واقع صعب

وعلى صعيد العمل المؤسساتي الرسمي، أيضا أكد السيد سامي سحويل، مدير التخطيط في وزارة شؤون المرأة، أن الوزارة تسعى بشكل حثيث لتعزيز وتحسين واقع المرأة في سوق العمل من خلال تأسيس بيئة آمنة حامية من حيث الآليات والقدرات، وتطوير سياساتها خصوصا في المشاريع الصغيرة، ودعم وصول النساء للتعليم والتدريب المهني والتقني وتكنولوجيا المعلومات، والتي برزت الحاجة لها في ظل أزمة كورونا التي اجتاحت العالم.

وأوضح سحويل، وجود صعوبات كبيرة في الواقع الفلسطيني الذي ينعكس سلبا على الحالة الاقتصادية بسبب غياب التمكين السياسي الناجم عن الاحتلال، وعدم السيطرة والتحكم في الموارد، وفي ظل غياب الاستقلال المالي فإننا لن نستطيع الوصول إلى سياسات تعديل وتطوير القوانين المجحفة بحق المرأة.

ومن بين الجهود المبذولة من قبل الوزارة، هناك سعي لتطوير وبناء قدرات النساء الشابات وخلق قيادات شابة، ومأسسة ودمج قضايا النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات، وفتح الآفاق للقطاعات الواعدة مثل تكنولوجيا المعلومات والتعليم المهني والتقني.

وبحسب مدير التخطيط في وزارة المرأة، فإن العوامل المؤثرة على الواقع الاقتصادي الصعب متعددة ومنها تبعات الاحتلال الإسرائيلي، والمتمثلة بالحصار وسرقة الأموال وغيرها من الأمور، وكذلك تبعات الانقسام الفلسطيني، والإرادة السياسية لمأسسة النوع الاجتماعي.

ومن الصعوبات التي تواجه الواقع الاقتصادي للمرأة بحسب مدير التخطيط في وزارة شؤون المرأة، سياسة السوق المفتوح، وعدم وجود قوانين حماية أو قوانين منافسة وقلة دعم النساء الرياديات وتنسيق جهودهم، في حين أن جميع ما بذل كان على صعيد إغاثي ومبعثر، وبحاجة لضبط معايير الجودة والمواصفات وفق مؤسسة المواصفات والمقاييس، كما أن عدم الإيفاء بالالتزام بالتمويل أدى لمحدودية قدرات الدولة وتأثرها بالأزمات الاقتصادية، وارتفاع نسب الفقر وبالتالي نقص الخدمات على النساء الحلقة الأضعف.

ووفق المعطيات المتوفرة لدى الوزارة والتي في معظمها صادرة عن جهاز الاحصاء المركزي، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل 16% في حين أن البطالة بلغت في صفوف المرأة 40% بواقع 69% للإناث من حملة الدبلوم المتوسط.

وأكد سحويل، أن الإجراءات المتعلقة بتطبيق الحد الأدنى للأجور بينت أن هناك 28% من العاملات لا يحصلن على الحد الأدنى من الأجور في القطاع الخاص والبالغ 1450 شيقلا «باعتقادنا هي نسبة غير حقيقية وربما هي أكبر من ذلك ولكن وفق الرقم الاحصائي»، على حد تعبيره. وبين أن 23% من المستفيدات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل وهذا يشكل انتهاكا قد يحرمهن من حقوقهن.

عنف اقتصادي متعدد الأوجه والبطالة تصل 48%

وفي إطار متصل أكدت، جويرية سالم، عضو أمانة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ومنسقة المرأة في النقابة الوطنية للخدمات الصحية ورئيسة نقابة الخدمات الصحية في نابلس، أن النساء كانت الأكثر عرضة للإصابة بفيروس «كوفيد 19» كونهن في خطوط المواجهة الأمامية مع الفيروس، بسبب أدوارهنَّ المتعددة في الرعاية سواء داخل المنزل أو خارجه، وقد تعرضت النساء والفتيات لخطر متزايد نتيجة تنامي العنف المنزلي والمحلي، وعزلهنَّ عن الخدمات الضرورية للحماية والشبكات الاجتماعية.

وقد ساهم «كوفيد 19» على تعميق أوجه عدم المساواة بين الجنسين القائمة من قبل، وكشف ما يشوب النظم الاجتماعية والتربوية والسياسية والاقتصادية من مواطن ضعف والتي زادت بدورها خلال الجائحة.

وأوضحت أن الاتحاد بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في صدد تعديلات على قانون العمل الفلسطيني، وقد شارفت التعديلات على الانتهاء وهناك تعديلات تخص المرأة كإجازة الأمومة وساعات الرضاعة وإجازة دون أجر لرعاية الطفل وغيرها من الأمور.

وبحسب السالم، فإن معطيات الاتحاد والتقديرات والإحصاءات، فقد بلغت نسبة البطالة للنساء في سوق العمل بعد جائحة كورونا تقريبا 48%.

ومن بين الظروف التي عانت منها النساء التي تم توثيقها فترة وبعد الجائحة، كانت العنف النفسي والاقتصادي والجسدي المتمثل بساعات العمل الطويلة وتنقلها لأكثر من عمل في نفس موقع العمل، كما أجبرت على دوام ساعات إضافية.

وحول أسباب انخفاض نسبة مشاركة النساء بسوق العمل، أكدت السالم، أن الثقافة المجتمعية السائدة لا تولي اهتماماً كبيراً لعمل المرأة؛ فالمخزون الثقافي الذي تشكل عبر الزمن والفكرة السائدة بأن عمل المرأة هو عمل ثانوي هو من أهم المعيقات التي تضعف عمل المرأة بسوق العمل وتقلدها لمناصب قيادية.

وقالت: «للأسف لقد تم قولبة المرأة من خلال منظومة ثقافية ذكورية، وحصرت أدوارها على أدوار الرعاية، واقتنعت المرأة بأن الأدوار الكبيرة والمراكز القيادية هي من اختصاص الرجل، فكانت النتيجة إهمال المرأة لذاتها وغاب عنها بأن قيمة العمل هي من قيمة الفرد وأن الفرد هو جزء لا يتجزأ من المجتمع، وينبغي للمرأة أن تأخذ دورها وتكون عضواً منتجاً وفعالاً في المجتمع».

وعلى الرغم من التغييرات الاجتماعية الجذرية التي يشهدها العالم وتشهدها المجتمعات على كافة الأصعدة، والتي تدفع باتجاه مشاركة النساء بمختلف القطاعات السياسية والثقافية والصحية والتربوية والعلمية والعملية، إلا أننا ما زلنا نشاهد ثقافة على أن عمل المرأة ليس أولوية.

ومع اقتراب الثامن من آذار وبعد مرور عامين على الجائحة، أوضحت السالم، أنه يمكن القول بأن النساء واجهن خلال جائحة كورونا ضغطاً كبيراً، فالنساء والفتيات يعانين بوجه خاص من آثار سلبية مضاعفة على الصعيد الاقتصادي، لأن دخلهن أقل بصفة عامة، ولأنهنّ يشغلنّ وظائف غير آمنة أو يعشن في مستويات قريبة من مستوى الفقر، مع زيادة المخاوف عند المرأة بشكل ملحوظ بسبب انعدام الأمن الوظيفي.

وبهذا الخصوص أشارت إلى أن معظم النساء فقدن عملهن بسبب إغلاق المدارس وإجبارها من قبل الزوج على التواجد مع أولادها لمتابعة التعلم الالكتروني، كما أن بعض المؤسسات اتخذت قرارا بدفع نصف راتب وكانت المرأة الحلقة الأضعف في معظم أماكن العمل.

ومن الأمثلة على ذلك فإن بعض المنشآت الاقتصادية أغلقت وسُرحت منها النساء ولم يأخذنَّ أتعابهن بالكامل، كما أن النساء اللواتي لديهنَّ مشاريع صغيرة ويعملن في منازلهنَّ عانين صعوبة بالغة خاصة اللواتي قمن بتطوير مشاريعهن عبر قروض من مؤسسات تمويلية، وتضررت هذه المشاريع، ومنها مشاريع أغلقت بسبب عدم وجود تسويق للمنتجات النسائية مثل مشاريع الزعتر، والمخللات، والجبنة، والصابونة، والكريمات،....الخ).

وبينت السالم، أن النساء العاملات في وظائف قطاع الخدمات تضررن بشدة جراء هذه الجائحة على نحو غير متناسب، كموظفات الاستقبال والعاملات في المطاعم وقطاع السياحة ومصففات الشعر والعمالة المنزلية، كما أن هناك بعض الوظائف في مجال التصنيع تتسم بزيادة العنصر النسائي فيها، وقد تم بالفعل إبقاء المئات من عاملات الملابس في منازلهنَّ دون أجر، بالمقابل هناك بعض النساء اللواتي نجحن في العمل عن بعد من خلال التسويق الالكتروني.

وأوصت بأن يقوم الاتحاد العام لنقابات العمال بأخذ دوره الريادي لتمكين النساء ليكنَّ في مواقع صنع القرار، وتمكين المرأة من الاعتماد على ذاتها ورفع ثقتها بنفسها، وتنمية شعورها الداخلي بأن لديها القدرة والقوة على الاستقلال واتخاذ القرار، والعمل على رفع وتنمية قدراتها القيادية والإدارية لتخرج من دائرة التهميش الاجتماعي وترتقي إلى دائرة الانتاج والاستثمار.

وبينت عضو الأمانة العامة لاتحاد النقابات، أن العوامل التي تساعد على تمكين المرأة متعددة ومنها تعليم الفتيات وزيادة دافعية المرأة للتعلم، وتحفيزها لأن تصبح لديها الرغبة الشديدة في الحفاظ على مستوى راقٍ من العيش الكريم. والعمل على تطوير اتجاهات أولياء الأمور لكي يمتلكن الرغبة والطموح لأنْ يتقلّد بناتهنّ المراكز المهنية والمناصب القيادية الرفيعة، وتعديل بعض أنواع الخطاب الديني المغلوط الذي يؤثر سلباً على تقبل المرأة في الحقل العام.

النقابية عائشة حموضة، عضو الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، أكدت أن واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل يعد سيئا ومتردياً حيث تتراوح ما بين 16-18% خلال السنوات الخمسة الماضية كما أن أزمة جائحة كورونا كشفت هشاشة الواقع الصعب وكل ذلك أثر على واقع عملها وساهم في ارتفاع نسبة البطالة بين العاملات.

وأوضحت أن مشاركة النساء في القطاعات الرسمية محدودة ويتركز عملها في القطاعات الأكثر هشاشة وفقرا كالزراعة والغزل والنسيج ورياض الأطفال والسكرتاريا والخدمات.

وبينت النقابية حموضة أن معدل الأجور في هذه القطاعات تتروح ما بين 500-700 شيقل شهريا وليس هناك عقود عمل رسمية وإنما عقود مياومة مما يحرم المرأة العاملة من حقوقها وهذا يعد انتهاكا لحقوق الانسان وسياسات منظمة العمل الدولية.

إحصاءات مخيفة لواقع مرير

وفي الخامس عشر من فبراير الماضي أصدر الإحصاء الفلسطيني النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الرابع (تشرين أول – كانون اول

ة لواقع المرأة في سوق العمل

2021) جاء فيها انخفاض ملحوظ في معدل البطالة للربع الرابع 2021 حيث ارتفع عدد العاملين بحوالي 56 ألف عامل في الربع الرابع 2021 ارتفع عدد العاملين (لا يشمل العاملين في الخارج) من حوالي 1.036 مليون عامل في الربع الثالث 2021 الى حوالي 1.092 مليون عامل في الربع الرابع 2021 بنسبة 5%، هذا الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع العاملين من الضفة الغربية بمقدار 4% عن الربع الثالث 2021 كما ارتفع عدد العاملين من قطاع غزة بمقدار 11% خلال نفس الفترة.

وأوضح الإحصاء في بيانه الجديد أن الارتفاع الأكبر ما بين الربع الرابع والثالث 2021 كان بين العاملين الذين يعملون كمستخدمين بأجر حيث ارتفع عددهم بحوالي 32 ألف عامل، كما ارتفع عدد العاملين لحسابهم الخاص (صاحب عمل ويعمل لحسابه) حوالي 16 ألف عامل، وارتفع عدد العاملين كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر حوالي 8 آلاف عامل.

وارتفع عدد العاملين في السوق المحلي من 891 ألف عامل في الربع الثالث 2021 الى 939 ألف عامل في الربع الرابع 2021، حيث ارتفع العدد في الضفة الغربية بنسبة 3%، كما ارتفع العدد في قطاع غزة بنسبة 11% لنفس الفترة، وبينت النتائج ان الارتفاع في عدد العاملين في السوق المحلي كان نتيجة ارتفاع عدد العاملين في نشاط التجارة والمطاعم والفنادق يليه نشاط الصناعة التحويلية واستخراج المعادن تلاه نشاط الزراعة ثم نشاط الخدمات الأخرى ثم نشاط البناء والتشييد وأخيرا نشاط النقل والتخزين والاتصالات.

وكان هناك ارتفاع في عدد العاملين في الداخل المحتل والمستوطنات بحوالي 8 آلاف عامل بين الربعين الثالث والرابع لعام 2021

وفي البيانات ورد أن أكثر من نصف المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يعملون دون عقد عمل بنسبة 52% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يعملون دون عقد عمل، و32% يحصلون على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل (46%) من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر.

ورد أيضا أن 30% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر (1,450 شيقلاً) في فلسطين، وبهذا ارتفعت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر في الضفة الغربية بشكل طفيف بين الربعين الثالث والرابع 2021 من حوالي 7% إلى 8% حيث ارتفع العدد من 20 ألف إلى 22 ألف، كما ارتفع العدد في قطاع غزة من 86 ألف الى 101 ألف مستخدم بأجر خلال نفس الفترة في حين انخفضت النسبة من 83% إلى حوالي 81%.

24٪ معدل البطالة في الربع الرابع 2021.

وبلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حوالي 24٪ في الربع الرابع 2021 في حين بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة حوالي 32٪، وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية.

كما لا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ هذا المعدل 45٪ في قطاع غزة مقارنة بـ 13٪ في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للذكور في فلسطين 20٪ مقابل 39٪ للإناث.

وبلغ عدد العاطلين عن العمل 349 ألف في الربع الرابع 2021؛ بواقع 225 ألف في قطاع غزة وحوالي 124 ألف في الضفة الغربية.

بلغت نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة في الربع الرابع 2021 حوالي 70% مقارنة مع 69% في الربع الثالث 2021، كما حافظت نسبة مشاركة الإناث على نفس المستوى حوالي 18% خلال نفس الفترة.

انفوجرافيك وزارة الاعلام

القوى العاملة: حين تنطق الأرقام

وبحسب الاحصاءات الصادرة عن جهاز الاحصاء الفلسطيني بعنوان «المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات 2021» والتي حصلت عليها «صوت النساء» فإن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة قد انخفضت مقارنة بالسنوات السابقة، ولا زالت الفجوة كبيرة، إذ أن مشاركة الرجال تزيد حوالي 4 أضعاف عن مشاركة النساء خلال عام 2020.

إن هذه المعطيات من جهة تظهر سوء التوزيع على مختلف الأنشطة، ومن جهة أخرى تبرز الفجوة بين الرجال والنساء.

وقد بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين للأفراد (15 سنة فأكثر) في العام الماضي 40.9% وبلغت هذه النسبة بين الذكور 65.1%، بينما وصلت 16.1% بين الإناث.

فيما بلغت نسبة الذكور العاملين في القطاع غير المنظم 46.2%، مقابل 25.1% للإناث، في حين تزيد نسبة الإناث العاملات في القطاع غير المنظم في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة لتبلغ 27.4% مقابل 16.8% على التوالي.

وتعتبر نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد الذين أنهوا 13 سنة دراسية فأكثر الأعلى بين كل من الرجال والنساء المشاركين في القوى العاملة، ومع ذلك يظهر أن التعليم غير كاف لزيادة نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة.

وتعمل حوالي ثلاثة أرباع النساء العاملات في أنشطة الخدمات، بينما يتوزع الربع المتبقي على باقي الأنشطة الاقتصادية حيث تبرز الفجوة بين الرجال والنساء في مختلف الأنشطة.

وتعمل ثلثي النساء (15 سنة فأكثر) كفنيات ومتخصصات ومساعدات وكتبة، بينما يتوزع الثلث الباقي على المهن المختلفة الأخرى.

وبحسب البيانات فإن غالبية النساء والرجال يعملون بأجر مع وجود فجوة بينهما، حيث نسب النساء العاملات بأجر أعلى من نسب الرجال، وكذلك الحال بالنسبة للعاملين كأعضاء أسرة دون أجر، في حين أن العاملين لحسابهم وأصحاب عمل نسب الرجال أعلى مما هي عليه للنساء.

وتوضح البيانات أن الفجوة في معدلات البطالة بين النساء والرجال في اتساع، حيث بلغ معدل البطالة 40.1% لدى النساء و22.5% لدى الرجال في العام 2020.

وبلغ معدل البطالة بين النساء اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر 92.9% من بين النساء المشاركات في القوى العاملة، بالمقابل ينخفض معدل البطالة ليبلغ 27.7% بين الرجال في نفس الفئة، ووفقا لهذه المعطيات فإن التعليم وحده لا يشكل ضمانة لتشغيل النساء.

وقد سجلت أعلى معدلات البطالة في الصحافة والإعلام وكانت الأعلى بين الإناث مقارنة بالذكور.

كما تشكل النساء العاملات في نشاط الزراعة ما نسبته 6.8% أي أقل من عشر العاملين في هذا النشاط للعام الماضي.

وبحسب البيانات الاحصائية يعتبر القطاع الخاص هو المشغل الأكبر للنساء العاملات حيث بلغت نسبة العاملات فيه 65.3% في حين بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع العام 33.6% من مجموع النساء العاملات و1.1% من النساء العاملات يعملن في الداخل المحتل والمستعمرات.

كما تشكل النساء العاملات في القطاع العام (المدني) 13.7% فقط من درجة مدير عام A4 فأعلى من مجموع المدراء العامين فأعلى، مقابل 86.3% من الرجال لنفس الدرجة. كما أن 45.7% من الموظفين المدنيين في القطاع العام في فلسطين هنَ نساء، مقارنة بـ 54.3% من الرجال.

المرأة نصف المجتمع الفلسطيني

وبحسب معطيات وبيانات الجهاز الاحصائي في الثامن من آذار الماضي، بلغ عدد السكان المقدر في منتصف عام 2021 في فلسطين، حوالي 5.23 مليون فرد؛ منهم 2.66 مليون ذكر بنسبة 51% و2.57 مليون أنثى بنسبة 49%، فيما وصلت نسبة الجنس 103.4، أي أن هناك 103 ذكور لكل 100 أنثى.

وجاء عُشر الأسر الفلسطينية ترأسها نساء حيث بينت المعطيات أن ترأس النساء حوالي 11% من الأسر في فلسطين ، بواقع 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة للعام 2020.

وعلى هامش الثامن من آذار للعام الماضي بينت المعطيات أنه قد انخفضت نسبة المشاركة لكل من النساء والرجال في القوى العاملة عام 2020 نتيجة جائحة كورونا مقارنة مع الأعوام السابقة، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 16% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2020 بعد أن كانت النسبة 18% في العام 2019، مع العلم أن نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 65% للعام 2020 مقارنة مع 70% للعام 2019.

كما أشارت بيانات مسح القوى العاملة 2020، أن نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين بلغت 2% فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل 23% للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة.

وأوضحت البيانات أن معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة بلغ 40% مقابل 23% بين الرجال للعام 2020، في حين كان هذا المعدل 54% بين الشباب من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع 69% للإناث مقابل 39% للذكور.

وكان ربع المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يتقاضين أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر (1,450 شيقلاً) في فلسطين

حيث أشارت بيانات العام 2020 أن حوالي 28% من العاملين المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر والبالغ (1,450 شيقلاً)، حيث بلغت النسبة 29% للرجال، مقابل 25% للنساء.

كما أن حوالي ربع المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل 23% من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و62% يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل أكثر من نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (60%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر وذلك للعام 2020.

الثامن من آذار: يوم أم عيد؟

بقلم: عماد موسى

الثامن من آذار أهو يوم مثل باقي أيام العام؟ أم أنه مختلف عن غيره من الأيام؟ فلنقف هنيهة عند مفردتي اليوم والعيد لنعرف الفرق بينهما حتى نتحدث عن واقع المرأة الفلسطينية وإنجازاتها؛ لقد استعمل اليوم كثيرا في الثقافة العربية الكلاسيكية، ولكن دونما الاحتفال بهذا اليوم في السنة المقبلة، ومن كتب التاريخ نجد كتاب أيام العرب الذي يؤرخ للحروب والأيام بين القبائل العربية، فكيف جاء يوم المرأة الدولي أو العالمي؟ لقد جاء هذا اليوم منذ أن بدأت الأمم المتحدة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في (8) آذار/مارس، في سنة 1975م، ومنذ ذلك العام تحتفل الأمم المتحدة باليوم الدولي للمرأة ، وفي كل عام تختار الأمم المتحدة شعارا للاحتفال من خلال الفعاليات والنشاطات التي تقام في كافة أرجاء العالم، على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية. فكان على سبيل المثال شعار الاحتفال لعام (2012) ينصب على «تمكين المرأة الريفية لإنهاء الجوع والفقر» ، أما في احتفال عام (2013) فركز على موضوع العنف ضد النساء تحت شعار «الوعد هو الوعد» أي آن الأوان للعمل على إنهاء العنف ضد النساء .

«اما العيد فكما قال ابن الأعرابي: سمي عيداً لأنه يعود كل سنة بفرح مجدد ، وفي معجم المعاني العيد هو«يَوْمٌ لِلاحْتِفَالِ وَالتَّذْكَارِ بِحَادِثٍ دِينِيٍّ أَوْ تَارِيخِيٍّ مُهِمٍّ» .ولهذا أميل إلى استعمال يوم المرأة العالمي، وليس عيدا لأن العيد يتسم بالثبات وبالاحتفال الطقوسي إذا كان دينيا، مثل: عيد الفطر وعيد الأضحى وعيد ميلاد السيد المسيح وعيد النيروز... الخ. أما اليوم فهو يتسم بالتجديد والتغيير فليس تكرارا للطقوس كما في العيد ولأنه ما تزال المرأة الفلسطينية والنساء في العالم إلى اليوم منخرطات في النضال ضد الاحتلال، والنضال من أجل التمكين والتنمية والمساواة.

ويعد هذا اليوم تتويجا للكفاح النسوي ورمزاً للمطالبات من أجل تعزيز حقوق النساء، ومواجهة التمييز وانعدام المساواة. وفي هذا اليوم يمكن للنساء إجراء مراجعة تاريخية للنضال النسوي، بهدف تقييم الانجازات لبناء الاستراتيجيات لخفض الاخفاقات إلى المستويات الدنيا.

وسوف نشير إلى سردية تطور النضال النسوي وصولا إلى هذا اليوم، حيث ينبثق الاحتفال بهذا اليوم عن حركة المرأة العاملة في أوائل القرن العشرين في أميركا الشمالية وأوروبا؛ ففي 28 شباط/فبراير من عام 1909 جرى الاحتفال لأول مرة باليوم الوطني للمرأة في الولايات المتحدة تكريمًا لإضراب عاملات صناعة الملابس في نيويورك عام 1908 اللائي تظاهرن تنديدا بظروف العمل. وظل هذا الاحتفال قائمًا كل آخر أحد من شهر شباط/فبراير حتى عام 1913م، وفي عام 1911م، جرى الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة في 19 آذار/مارس في النمسا والدنمارك وألمانيا وسويسرا، وشارك في الاحتفالات أكثر من مليون رجل وامرأة، للمطالبة بحق المرأة في التصويت وشغل المناصب العامة، والعمل والتدريب المهني ووقف التمييز ضدها في العمل.

أما في عام 1910م، اقترحت سيدة تدعى كلارا زيتكين في مؤتمر دولي للنساء العاملات في كوبنهاغن بأن يصبح 8 مارس يوماً عالمياً. وحضر مؤتمر الاجتماع الاشتراكي الدولي 100 امرأة من 17 دولة وافقن جميعاً بالإجماع على المقترح، من بينهن أول ثلاث سيدات فنلنديات انتخبن في برلمان بلادهن.

وأُحتفل بهذا اليوم لأول مرة في عام 1911، في كل من النمسا والدنمارك وألمانيا وسويسرا. وحلت الذكرى المئوية في عام 2011.

بعد ذلك تم اختيار يوم 8 آذار/مارس للاحتفال بالمناسبة، وبالفعل نظمت نساء كثيرات في أوروبا في مثل هذا اليوم من عام 1914م تظاهرات للتنديد بالحرب العالمية الأولى وللتأكيد على حقوق المرأة.

لم تكتسب فكرة كلارا زيتكين الأولية عن يوم المرأة العالمي الصفة الرسمية إلا عندما طالبت النساء الروسيات المضربات بالخبز والسلام خلال الحرب العالمية الاولى عام 1917، وبعد أربعة أيام من اضرابهن، أجبر القيصر الروسي على التنازل عن العرش، ومنحت الحكومة المؤقتة حق التصويت للنساء. وكانت روسيا تستخدم تقويم جوليان حيث كان الاحتفال بهذا اليوم يصادف في روسيا يوم 23 فبراير/شباط، المصادف للثامن من مارس/آذار حسب تقويم غريغوري وفي 1975، أقرت الأمم المتحدة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة يوم 8 آذار/مارس.

وقد جاء «إعلان ومنهاج عمل بكين» الذي انعقد في أيلول/سبتمبر من عام 1995 الذي كان بمثابة خارطة طريق وقعتها 189 دولة، إن الدول الموقعة عقدت العزم على «التقدم في تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم لجميع النساء... نعترف بأصوات جميع النساء في كل مكان.»

وقدمت الوثيقة تصورًا للعالم تحظى فيه المرأة بحقها في ممارسة اختياراتها، مثل المشاركة السياسية، والحصول على التعليم والحصول على أجر، والعيش في مجتمع خال من العنف والتمييز.

فمنذ 1996م تختار الأمم المتحدة شعارًا لهذا اليوم، واختير لعام 2018 شعار «الضغط من أجل التقدم».

وتقول صفحة «اليوم العالمي للمرأة» عن احتفالات هذا العام: «الآن، أكثر من أي وقت مضى، هناك دعوة قوية للعمل على المضي قدما وتعزيز المساواة بين الجنسين».

وتقول الأمم المتحدة إن احتفالات هذا العام «تأتي في أعقاب حركة عالمية غير مسبوقة تنادي بحقوق المرأة والمساواة والعدالة»، وتضيف أن «التمييز ضد المرأة استحوذ على العناوين الرئيسية والخطاب العام، مدفوعًا بعزم متزايد على التغيير».

وترى المنظمة أن الاحتفال هذا العام فرصة «لتحويل هذا الزخم إلى عمل، لتمكين المرأة في جميع البيئات، الريفية والحضرية، والاحتفال بالناشطين الذين يعملون بلا كلل للمطالبة بحقوق المرأة».

أما طريقة الاحتفال بيوم المرأة في فلسطين، فتجري الاحتفالات في التصدي للاستيطان في الضفة ولمواجهة الفقر والعدوان الإسرائيلي ونتائجه على قطاع غزة، ومواجهة الترحيل والهدم والاستيلاء على البيوت في حي الشيخ جراح بالقدس.

في طريق التناغم العالمي ضد الحروب

بقلم : د. مها علي أبو عين

أنا اسفة وحزينة جدا لما يجري في العالم . لماذا كل هذا الدمار ولماذا كل هذا الذي يسمّونه إرهاب !؟ لماذا لا ينعم البشر بالهدوء والسكينة ولا يدعون بشكل حقيقي وصادق الى السلم والسلام ! العالم جدا بشع بالقتل وزهق الأرواح والأنفس وإثارة الدماء هنا وهناك، دون اي سبب سوى إثبات الأنا والعظمة والقوة التي تفوق كل جبروت. أتساءل دوما ما الذي يجنيه كل من ينفذ أعمالا شريرة ضد الآخرين ليحرمهم هنأة العيش ! أصبح العالم كلما تقدمت به سبل العلم والتكنولوجيا شبرا يتوغل في الشر شبرين !

إرادة حديدية اتجاه الفرح والحياة والسلام تنطق بها حناجر وأشلاء أطفال لا ذنب لهم سوى أنهم Hاطفال ولا ما زالوا أطفالا رغم القيد. مشهد عام لطفولة تقرأ تكتب تحاور الألم نحو التعلم والإيمان الحقيقي نحو النصر، لتعلو رايات الثقافة بكل أطيافها ومراحلها بالاحتفاظ بقلم ودفتر وذكرى للأجيال .

صور تهتز معها الروح وضمير القلم والكاميرا لتقول : لا ثم لا لحرب قد تجلب السعادة على بلد آخر، أو على زهرة ارتسمت في عين أم فقدت كل أساليب المقاومة لتحيا .

لا أتقن وصف مشاهد الحروب أو تنميقها لأنها تضرب بعمق الصخر ضمير الانسان وتلغي وجوده، ومع ذلك لا تنهي حقيقة نبضه. سنوات لا تحصى ولا تنتهي من ضياع الهوية في كل بقاع كوكب الأرض دارت وما زالت في ذات الدوائر من تكرار ثكلى السماء والسبب نحن.

نعم نحن فقط من يملك القرار كيف ولماذا نكون ؟ ومن يملك حق المؤلف في التدوين او الترجمة او الإقصاء. نحن فقط من يقرر أن لا يدفن أحد في عقر داره مهما كان غريبا او عدّوا ضلّ طريقه .

نحن فقط من يقول لأرقام الشهداء وفواصل الحزن والخراب. نحن نساوي الانسان قبل أي لقب أو منصب او عنوان .

نحن نساوي طفولة وأغنية و»زقفة « للحياة لا نقدر أن نمحوها، لأن الانسان بلا حزن ذكرى إنسان، ولأن الحياة بلا حب وبلا كتاب لا تسمّى حياة . والحياة بلا انسانية وبلا احترام للآخر وحضارته لا تعدّ حياة .

فمهما بلغ الاختلاف أشده في الرأي ووجهات النظر بين أطراف الصراع، سيكون الأروع حين يقدّر أحدهم مشاعر الاخر ويتفهمها بكل تواضع، فقط لمجرد أنه انسان يحترم كل البشر دون تمييز او تعصب، حريص على الاخر مثل نفسه هو حر كما الآخرون أحرار .

نعم التسامح دواء كل إساءة مهما بلغت . التسامح طريق العزة والنصر والقوة ولغة الحكمة الإنسانية ومشعل الخلق الحسن . لتكتمل كل الألوان ويحيا الوطن والعالم عبر سيادة لغة القبول والتقبل بعيدا عن اي عنف مهما صغر، وصولا لطريق الحرية ونافذة السعادة الحقيقية .

لحياة أفضل جرّبوا هذه الطريقة : عاملوا من تختلفون معهم دون اعتراض ودون تجريح ودون إستعلاء . فقط عاملوهم بلطف بإحسان بكلمة دافئة بدعاء طيب ليباركهم الله ويمنحهم ما يتمنون . حينها ستأتي البركة وراحة البال وعطايا الله إليكم قبل ان تذهب لخصمكم . لا تجادلوا لا تعاندوا على مواقفكم وافكاركم لا تحكموا انها هي الصحيحة دون الطرف الآخر . إن منح الآخرين عطاء ومغفرة صادقة بمحبة غير مشروطة يجسد طريقا شاملا لحريتكم وتحرركم من كل الآلام . الرضا عنوان الأمان والوحدة والاستقلال والتقدم بعيدا عن أي خسائر .

فلسطين تليق بها كل عطايا الرحمن، كل كنوز الارض والسماء ما دامت ترى وتسمع وتتذوق خيرا من كل فلذات كبدها دون تمييز او تقبيح . فقط حين ترفع عاليا راية التسامح لغة الإنسانية والحوار البنّاء بين أفرادها ومؤسساتها من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى، وكما قال الزعيم الهندي مهاتما غاندي : « عندما تسامح من أساء اليك فأنت لا تغير الماضي بل تغير المستقبل «.

إنه التناغم مع الكون بعيدا عن اي نوع من الأنانية؛ فما أروعه من نظام وما أرفعها من مشاعر عبر الوحدة معا تحقيقا للسلام الداخلي أولا وأخيرا . عين الله تحرسك وطني باقيا في العلا إلى الأبد . ستبقى شامخا يا فلذة كبدي . لأنك تفوز بإنسانيتك . تفوز بها عندما تشارك وتحب وتساند الكل دون استثناء ودون تعصب لأي أحد فقط لعروقك فلسطين شعلة الأمل التي لا تنطفئ . حتما نور الفجر قادم لك لتنير العالم أكثر ويزداد عزّك اكثر . الفرحة الحقيقية لنا ولفلسطين بمواصلة لمّ شملها معا وبتجسيد الوحدة. سلاحنا الناعم لنبقى أقوياء كالنخل . حافظوا على عهدكم ابقوا اقوياء لأن الوطن يستحق مزيدا من المجد والفرح .

تأثير غياب القوانين على زيادة العنف

بقلم: المحامية أفنان حلايقة

يشـكل العنف ضد المرأة انتهاكا جسيما لحقوق الانسان والحريات الأساسـية، كما يعدّ عقبة أساسـية أمام تحقيق المساواة في المجتمع، ممـا يؤدي لزيادة تكرار جرائم العنف والقتل بسـبب عـدم وجود قانون رادع.

الأسباب التي أدت الى زيادة نسبة العنف والجريمة:

1.الثقافة المجتمعية.
2.عـدم إقـرار قانون حماية الأسـرة مـن العنف، وضعـف النصوص القانونية المتعلقة بحماية النساء من العنف.
3.قلة الخدمات الوقائية المقدمة للمرأة المعنفة والناجية من العنف.
4.قلة وعي لدى النساء بمعرفة حقوقهن في تقديم الشكوى.
5.صعوبة الوصول للنسـاء المعنفات خاصة النسـاء التي يمكثن في مناطق يحظر دخول الشـرطة لها، بالإضافة للتهديد الواقع عليها من قبل المعنف.

احصائيات العنف:

أشـارت وزارة التنميـة الاجتماعيـة الـى انه مـن بيـن 358 امرأة تم التعاطي مع قضايا العنف ضدهن في مديريات الوزارة خلال عام 2020، فـإن ما يقـارب 40% من تعرضن لعنف نفسـي، بينمـا تعرضت 30% لعنف جسـدي، وتعرضت 5.7% لعنف اقتصادي ، وتعرضت للسـخرية 7.9% ، وتعرضـت لحجـز الحريـة 16% ، وللتحـرش الجنسـي 2.89% وتعرضت للخطورة عالية على الحياة 2.2% ، من ضمنها اغتصاب وغيرها من أشـكال العنف الأخرى كالإجبار على الـزواج ، عنف الكتروني، الاتجار بالبشر.

ومن الأمثلة الشعبية التي تدل على العنف ضد النساء: (يا بتسترها يا بتقبرها)، (إذا بدك المرأة تلين عليك بحطب التين).

وبعد التطرق الى العنف، سنتطرق الى إحصائيات جرائم قتل النساء التي ازدادت خلال 3 أعوام (2019 ،2020، 2021)، وهذا ان دل على شيء، فإنه يدل على تزايد العنف الذي أدى الى القتل.

وحسـب جهـاز الإحصـاء المركـزي وعمليـات الرصـد والتوثيق لدى الشرطة والنيابة العامة والمؤسسات ومركز المرأة للإرشاد القانوني، فقد تم قتل 37 فتاة خلال عام 2020هي تعادل 2.5%.

وتم رصد 58 حالة قتل للنساء وفتيات فلسطينيات خلال عام 2019 و2020 ، وتظهـر الإحصائيـات حسـب الحالة الاجتماعيـة: (22 من بين النسـاء المقتـولات عزبـاوات ،19 متزوجـات، 2 مخطوبـات ، أرملتان ، 6 مطلقات ، منفصلة واحدة ، 7 لم يتم توفر معلومات حول الحالة).

مـن بين 26 حالة قتل، توفر معلومات حول من القاتل، 6 حالات كان القاتل الاب بنسـبة 23%، بينما 27% كان فيها الزوج ونسـبة 15% من اجمالي 26% حالة كان القاتل الشقيق.

الناحية القانونية:

أصـدر الرئيـس الفلسـطيني محمود عبـاس مجموعة مـن القرارات والمراسـيم الرئاسـية بتعديـل او تعطيـل بعـض المـواد والنصـوص القانونية في قانون العقوبات السـاري، كذلك قانون الأحوال الشخصية والتي تساهم في الحدّ من العنف ضد المرأة .

فـي قانون العقوبات إلغاء العمل بالمـادة (340) من قانون رقم (16) لعـام 1936 والمادة (18) من قانون الانتـداب لعام 1936 في قطاع غزة، ويتضمن القرار رقم (10) لسـنة 2014 بشـأن تعديـل قانون العقوبات رقم (16) لسـنة 1960 وتحديدا المادة (98) منه وقد نص القرار بقانون على التالي:

يعـدل نـص المادة (98) من قانون العقوبات رقم (16) لسـنة 1960 وتعديلاته، ليصبح على النحو التالي (يسـتفيد من العذر المخفف فاعل الجريمـة الذي أقدم عليها بثورة غضب شـديد ناتج عـن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه ولا يستفيد فاعل الجريمة من هذا العذر المخفف إذا وقع الفعل على أنثى بدواعي الشرف).

اما القانون رقم (5) لسـنة 2018 قد تضمـن: تعديل المادة (99) إذا حظـر على القضاة تخفيـف العقوبات على الجرائـم الخطيرة، مثل: قتل النسـاء والأطفال، وذلـك بالإضافة الى فقرة جديـدة تحمل رقم (5) على النحو التالي: (يسـتثنى مـن احكام الفقرات السـابقة الجنايات الواقعة على النساء والأطفال).

لقـد أكـدت اللجنـة المعنية بالقضـاء علـى التمييز ضـد المرأة في التوصيـة العامة رقم (19) الفقرة (1) الصادرة عن الدورة الحادية عشـرة 1992 بشـأن العنف ضد المرأة، ان قتل النسـاء بداعي الشـرف من أبرز المظاهر التمييزية ضد المرأة ويقبح حق المرأة في الحياة.

يجـب مواصلـة العمل من اجل إقرار قانون حماية الاسـرة من العنف وقانون العقوبات الفلسطيني وتشريع قانون أحوال شخصية فلسطيني يتلاءم مع متطلبات المساواة في كافة المجالات.

المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية

عبد الغني سلامه

من المؤشـرات على مشـاركة المـرأة في الحياة السياسـية الفلسـطينية في وقتنا الراهـن، البدء ع بمشـاركتها فـي طاقـم شـؤون المفاوضات إلى مدريـد، الذي ضم 66 امرأة من أصل 366 مشـاركاً. وهي نسـبة معقولة بالنظر إلى ظروف وملابسـات تلـك الحقبـة. وبعـد تأسـيس السـلطة الوطنيـة وتنظيم أول انتخابات عامة في كانون الثاني 1996 ترشـحت سـيدة فلسـطينية للرئاسـة (المرحومة سـميحة خليـل، مقابـل الرئيـس الراحـل ياسـر عرفـات)، وفي المجلـس التشـريعي فازت خمس نساء بنسبة 5.6% من مجموع الفائزين والفائزات، وفـي الانتخابـات الثانية سـنة 2006، ارتفع عدد النسـاء فـي المجلـس التشـريعي إلـى 17 امرأة، بمعدل 12.8%.

وفـي المجلـس الوطني الفلسـطيني تشـارك المرأة بنسـبة 7.5%؛ فهناك 56 عضواً من النسـاء من أصل 744 عضواً. وفي العام 2018 زادت النسبة إلـى 11%. أمـا المجلس المركـزي، فهناك خمس نسـاء من أصل 124 عضواً. أما اللجنـة التنفيذية، فيبلغ عدد النسـاء فيها صفر، بعد اسـتقالة حنان عشراوي.

وعلـى صعيـد الحكومـة؛ قبـل الانقسـام كان لدينـا وزيرتـان مـن أصـل 24 وزيراً فـي الحكومة الفلسـطينية التاسـعة، أما حكومة حماس (وهي الحكومـة العاشـرة، آذار 2006) فقـد ضمت وزيرة واحدة. حاليا توجد ثلاث وزيرات في حكومة اشتية.

في السـلك الدبلوماسـي نسـبة تمثيل المرأة 11%. وهناك 6.7% سـيدات بمنصب محافظ من مجموع المحافظين.

في الأجهزة الأمنية تبلغ نسـبة مشاركة النساء نحـو 6.2%، وفي مجال ترأس أحـد الأجهزة فتبلغ نسبة النساء 5.2%.

فـي قطـاع الجامعـات، لا توجـد أي امـرأة فـي منصـب رئيس الجامعـة، أما في كليـات المجتمع المتوسطة فلدينا 17% سيدات يترأسن الكليات. وفي مجالـس أمناء الجامعات تصل نسـبة الرجال إلـى 89%، مقابل 11% للنسـاء، وأعلى نسـبة في جامعـة بيـر زيـت (33%)، فـي حيـن لا توجد أي امـرأة في مجالس أمناء الجامعـات التالية: القدس المفتوحة، بولوتكنيك فلسطين، فلسطين التقنية خضوري، الإسـلامية، الأقصى، الأزهـر، جامعة غزة، جامعة فلسـطين، جامعة فلسـطين الأهلية. وفي مجالـس الطلبة للجامعات، تترأس المجالس 12% طالبـات، مقابـل 88% رؤسـاء طلاب ذكـور، وتبلغ نسبة مشاركة الطالبات في المجالس 33%، مقابل 67% للطلاب الذكور.

في النقابات المهنية تشـكل النسـاء 9% من المجالـس النقابية مقابـل 91% للرجـال. ومؤخرا فـازت سـيدة بمنصب نقيـب المهندسـين لدورة 2021، وهي أكبر وأهم نقابة.

فـي مجـال المحامـاة بلغـت نسـبة النسـاء المحاميات 26% مقابل 74% للرجال. وفي القضاء الشـرعي تبلغ نسبة النساء 8%. وحوالي 25% من وكلاء النيابـة. وبلغت نسـبة القاضيـات العاملات فـي مختلف أنواع المحاكـم 18%، في حين بلغت نسبة القاضيات في محكمة الصلح 27%، ولا توجد قاضيات في محكمة جرائم الفساد، ولا في محكمة قاضي القضاة.

في الغرف التجاريـة والصناعية والزراعية تبلغ مشاركة النساء 4% فقط، مقابل 96% للرجال.

فـي قطاع البنـوك، لا توجد أي امرأة في منصب رئيـس بنك، أو منصب رئيـس مجلس إدارة البنك. في حين تبلغ نسـبة السـيدات من أعضاء مجالس الإدارة الإقليمية للبنوك في فلسطين حوالي 11%.

في البلديات كانت النسـاء تشكل 0.5% فقط من نسبة المعينين في المجالس البلدية والقروية، وذلك حتـى عام 1997، وارتفعت النسـبة في عام 2000 إلـى 1.8%. إلـى أن وصلت إلى معدل 18% في عام 2005، بعد إجراء أربع مراحل من الانتخابات المحليـة فـي الضفة الغربية وقطاع غـزة، وحاليا لا توجد أي امرأة بمنصب رئيسـة بلدية في البلديات المصنفـة A+B، أمـا البلديـات المصنفة C فحتى العام 2019 توجد رئيسـة واحدة، أي بلدية واحدة مقابل 94 بلدية يترأسها رجال.

أما في المجتمع المدني، فتعد مشـاركة النساء أفضل، وتصل إلى أكثر من 25% في المؤسسـات والمراكز القيادية للأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة. وتبلغ نسـبة السيدات في منصب أمين عام حزب نحو 30%. أما نسبة أعضاء الأمانة العامة من السـيدات في المنظمـات الأهلية فتبلغ 30%. أما مجالس الإدارة للمنظمات الأهلية فتصل نسبة السيدات إلى نحو 50%.

علـى صعيد وجود المرأة فـي القطاع الحكومي العام؛ تشـكل الوكيلات المساعدات 6%، والمدير العام بنسـبة 11%. أما نسـبة من يشغلن منصب رئيس مؤسسة أو هيئة عامة في القطاع الحكومي فتبلغ 12%.

مصـدر البيانات والأرقام أعـلاه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسـطيني، نشرة المرأة في مراكز صنع القرار، بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة. أيلول 2020.

إذن، في مجال الحياة السياسية العامة؛ ربما أن وضع المرأة صار أفضل نسـبياً من وضعها السابق في مجال صنع القرار، والمشـاركة السياسية. لكن هـذا الواقع مـا زال يظهر تمايـزًا وفروقات واضحة بين النسـاء والرجال، على أساس النوع الاجتماعي. رغم أن المـرأة أثبتت جدارتها في كل مجال عملت فيه، ورغم التضحيات الغالية التي قدمتها النساء، ورغم وجود وثيقة الاسـتقلال، والقانون الأساسـي الفلسـطيني اللذين يرفضان التمييز على أسـاس النـوع الاجتماعـي، ورغـم وجود نظـام الكوتا الذي يضمن حد أدنى للمشـاركة النسـائية، وأيضاً رغم القوانيـن الدولية الموضوعة حول النسـاء والرجال التي لا تميز على أساس الجنس أو اللون.

ومـن الواضح أن المعركة العادلـة للوصول إلى مكانـة أفضل للمرأة ما تزال طويلـة، وما زال الدرب شاقا وصعبا.

التعليم والثقافة والفن مجال استراتيجي لإدماج المرأة في الاقتصاد

تحسين يقين

نحـن إزاء حقـل العدالة، والاقتصـاد والتعليم والثقافة والفنـون؛ كون تلك الحقول تتآلف وتتقاطع معا في تشكيل العقول، منذ الطفولة.

لعـل العنـوان يختصـر علينـا الطريق! ولعلـه له علاقـة بالمـرأة والمجتمع وبالسياسات الاقتصادية والاجتماعية أكثر!

السياسات مهمة، وتوعية المجتمع خصوصا الأجيال الجديدة أيضا.

وصلت فلسطين إلى تحقيق معدلات تعليم عالية، امتدت لتشمل الجنسين، في التعليمين العام والعالي، بل إن نسبة تعليم المرأة فاقت تعليم الرجل، وهي فـي ازديـاد، ومعنى ذلك ازدياد أعداد الخريجين والخريجات، بل لعل واقع الحال يرينا أن نسبة الخريجات اليوم أكثر.

وإذا أضفنـا أعـداد الخريجيـن والخريجات مـن التعليم المدرسـي، وآخرون وأخريـات لـم يتخرجوا من الثانوية العامة نتيجة التسـرب مـن التعليم وبلغت أعمارهـم الثامنة عشـرة، فمعنى ذلـك هو وجود أعداد متزايـدة من العمال غير المهـرة والعمـال المهـرة (خصوصـا خريجـي التعليـم التقنـي والمهني) من الجنسين.

إحصائيات واقع الفتاة في التعليم:

تشـير الإحصائيـات إلـى وجودهـا علـى النحـو التالـي: فـي المـدارس الأساسية50% والثانوية54% وفي التعليم العالي 58% وبين عدد الخريجين حوالـي 60% ، والتحصيل العلمـي (معرفة القراءة والكتابة) تبلغ 94 في المائة، وهو المعدل الأعلى في منطقة الشرق الأوسط. أي أن هناك مساواة في التعليم أكثر بكثير من بلاد أخرى مستقلة من عقود. وهكذا أصبحت المرأة في فلسطين جاهزة للمرحلة المقبلة من تحقيق المساواة بين الجنسين.

منطقيا، تسـتلزم نسـبة الخريجات والعاملات نسبة عادلة في التوظيف في القطاعـات الحكومية والقطاع الخاص كأكبر مشـغلين في فلسـطين، لكن ذلك متحقـق نسـبيا، وهو في القطـاع الحكومي أفضل حالا من القطـاع الخاص. كما تسـتلزم أيضـا أن تتواجد المرأة بمواقع متقدمة في العمـل وصولا إلى التواجد الحقيقي والفاعل في مواقع صنع القرار.

والحديث عن توظيف المرأة وتشغيلها، وتسهيل تواجدها في أماكن صنع القرار، يصبح ذا جدوى إن كان هناك إيمان بحقوق المرأة من جهة، والإيمان بدور المرأة في التنمية، وحقها طبعا بالانتفاع من ثمار التنمية.

اسـتحقاقات المسـاواة فـي التعليـم يعني أن المسـاواة ليسـت فقط في التعليـم بل ما بعد التعليم. أي في العمل والتشـغيل. وهذه مفارقة فيها ظلم، حيث لا تنسـجم فرص العمل للنساء مع تزايد نسب التعليم لديهن، حيث تقل نسبة العاملات كلما حققن درجات علمية أكثر، حيث أنه للأسف تضطر العديد من الخريجات من قبول وظائف ادني بكثير من مؤهلاتهن.

في القطاع الحكومي تحسـن وضع المرأة. فزادت نسـبة وجود المرأة لتفوق ال40%، وهـي نسـبة معقولة، ولـو واكبها وجـود المرأة في مواقـع صنع القرار لكان أفضل. وسـبب ازدياد نسبة النسـاء في القطاع الحكومي يعود إلى أسباب دسـتورية، كون الحكومة لا تفرّق في الإعلان عن شـغور أو اسـتحداث الوظائف بشـكل عام، فهي مفتوحة للتنافس بين الجميع، وبين الجنسـين. وهذا مظهر إيجابي وحضاري يشكل ضمانا مستمرا لإنصاف المرأة في التوظيف والتشغيل. وينسجم ذلك مع وجود قوانين فلسطينية منصفة للمرأة.

ولكن في القطاع الخاص فإن النسبة أقل وهي في حدود ال18%، أي حوالي النصف. والسـبب هـو أن الحكومة ملتزمـة وعليها رقابة ذاتيـة باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية، بينما القطاع غير الحكومي أكثر تحررا من هذه المسـؤولية. ناهيـك عن مواقع المرأة في هـذا القطاع، من خاص وأهلي، واختلاف في الأجور، في ظل وجود نسبي أو محدود لسياسات ودودة تجاه المرأة الموظفة والعاملة.

لذلك فإن الأمل معقود على اسـتمرار تشـغيل المرأة وتوظيفها في القطاع الحكومـي بمراعاة نسـبة وجودها كعاملـة أو خريجة، ودعم وصولهـا إلى مواقع متقدمـة. وتطويـر وجود المرأة فـي القطاع غير الحكومي، ضـرورة الإلزام بوجود سياسـات ودودة تجاه المـرأة، والتي تحتاج أن يفرد لهـا المهتمون/ات مقالات خاصة للتوعية عليها لجعل الهدف رأيا عاما، لأن الأمور مرتبطة ببعضها.

دور التربية والتعليم

العـودة إلى العنـوان: التربيـة على إدماج النـوع الاجتماعي فـي الاقتصاد، تعنـي أن هناك انسـجاما تربويا مع القوانيـن والاتجاهـات الحكومية الداعمة، ولكن الطموح أن تكون منسـجمة أكثر فأكثر، حيث تأسسـت الوزارة عام 1994، والمناهـج الأولـى كاملـة عام 2006، بعـد أن بـدأ تطبيقها التدريجـي منذ عام 2000، وبالرغم أن القوانين تأخرت إلا أنها كانت أكثر سرعة. وبطبيعة الحال فإن تجليات تطوير تطبيقات النوع الاجتماعي تحتاج وقتا أطول. ثم دخلت المناهج عملية تطوير قبل بضع سنوات.

كيف تنظر وزارة التربية والتعليم لتمكين المرأة وتعزيز دورها التنموي؟

التنميـة لهـا معنى شـمولي، لكن البعـد الاقتصـادي فيها يبقـى العامل الحاسـم، كونه يؤسـس لتنمية ثقافية واجتماعية. فكيف تتجلى هذه العلاقة تربويا؟

ان إدماج النوع الاجتماعي أصلا في التعليم يؤسـس لتغيير الصور النمطية للرجال والنسـاء، ويربي على المساواة والعدالة. والإدماج يتم في المناهج بشكل خـاص، وهو يتطـور ليكون منهجيا. ضمن ذلك، تكـون التربية على إدماج النوع الاجتماعـي في الاقتصـاد، قد تعمقت في مبحث الاقتصـاد والإدارة، في مناهج التعليـم العـام. كذلك في المباحث الأخرى، حين يتم مسـاواة وضـع المرأة في الفضاء العام ومنه العمل، والنشـاطات الاقتصادية، أي المرأة تعمل في مختلف المجـالات. إضافـة لتضمين الكتب فـي التعليم العام دور المـرأة في الاقتصاد ومسـاهمتها فيـه، على مسـتوى الأسـرة والمجتمـع. كل ذلك يؤسـس الطلبة ليكونوا ويكن مواطنين ومواطنات يتبنون المساواة، بحيث يتم ضمان المساواة في التشغيل والتوظيف والأجور.

إن اسـتحقاق سدّ الشعب الفلسطيني الفجوة الجندرية في مجال التعليم-الاقتصـاد، يعنـي أن يتجلـى بشـكل عملي علـى أرض الواقـع، بإدماج النسـاء الخريجات في مجال العمل، فلا يعقل أن تظل نسبة تشغيل النساء متدنية في مجتمـع صعـود ديمقراطي باتجاه تحرري وتنموي معـا. وحتى يتم ذلك، نحتاج لعمليـة تطويـر الوعي الاجتماعـي لزيادة تقبـل المرأة في سـوق العمل، بأجور وظـروف وفـرص متكافئة، ولعل هـذه العملية هي عملية تربوية في الأسـاس، من عيوبها أنها تسـير ببطء، ولكن من ميزاتها أنها تسـير بخطى ثابتة، تعرف على أي أرض تسير.

ان سد الفجوة الجندرية هذه ستستغرق وقتا طويلا ولكننا يجب أن نستمر فـي التحـرك تربية وتعليـم وإعلام وثقافـة وقوانين، فما نحتاجـه هو ديمومة مسألة إدماج النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، خصوصا مجتمع العمل والمجتمع المعرفي إعلاميا وثقافيا وسياسـيا، وفق هذا المسـاواة والعدالة، فلا ينفع فيه القفز السريع، لأن ذلك يصعب تحقيقه دفعة واحدة.

فـإذا تم ضمان تحقيق حاجـات النوع الاجتماعي العملية، بنسـب متكافئة للنسـاء في الالتحاق بالتعليمين العـام والعالي، فإن ذلك يغرينا ويقوينا ونحن نمضـي نحـو تحقيـق حاجـات النـوع الاجتماعي الإسـتراتيجية، والتـي تكمن تجلياتهـا فـي تحقيق المسـاواة والشـراكة، وتغييـر الصورة النمطيـة للمرأة، وسـبيل ذلك الوعي على أن الدور الإنجابي ليس خاصا بالمرأة فقط، بل مسؤولية الرجـل والمـرأة معا، أما الـدور الإنتاجي فحق لكليهما وحاجة تنموية وإنسـانية وعلمية وعملية، ووجود المرأة فيه يؤسـس لدور مجتمعي وسياسـي للنساء في المجالس المحلية والبرلمان، والأحزاب والحياة الثقافية العامة.

تنمويـا، فإن آثار سـدّ الفجـوة الجندرية فـي مجال العمـل مهمة من خلال مـا تظهره البيانـات الكثيرة الصادرة مـن البنك الدولي، والمنتـدى الاقتصادي العالمـي، ومنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنمية، بانـه عندما تعمل النسـاء بوظائف كاملة وبأجور مسـتحقة فان المجتمعات تكون أفضل وأكثر اسـتقرارا وازدهارا. تربويا وإعلاميا وثقافيا، ما زلنا بحاجة لاسـتمرار رفع الوعي العام عليها لضمـان صعود الديمقراطية في بلادنا، كضمانة لعـدم التطرّف، في ظل طموح لإعادة النظر في سياسات السوق.

ولعلنـا في هذه العجالـة نؤكد على دور الثقافة والفنـون خاصة الدراما، في تقديم المرأة بشكل لائق يعمل على تكوين فكري واجتماعي لدى الناشئة.

كأنها غفت

دنيا الأمل إسماعيل

كانت السـاعة التاسـعة ليلاً، حين رن هاتفها النقال، لم تكن في مزاج يسـمح لها بالرد، واصلت سـرحانها في عوالم الحنين، وهي تقلب صور الماضي القريب، لم يكن الوقت قد فات بعد لاستعادة الأمل في تغيير ما، هكذا كانت تمّني نفسها في استجداء عاطفي ممزوج بالحسرة.

الهاتف النقّال يواصل رنينه، مع انسـياب مشـاعرها، نحو هاوية البكاء الصامت. أمسـكته باسـتفزاز وأطبقت على احتجاجه غير المرغوب إلى صباح قادم. ركنت إلى صمتها وإلى العتمة حولها . كل شيء حزين هذه الليلة، أم هو إحساسها الداخلي يعكس صورته حولها. استسلمت تماماً، كانت بحاجة إلى التعري الإنسـاني أمام ذاتها وهي تشـرف على أربعينها بضياع مبهر ومراوغ ، ظلت تهرب منه؛ فيلاقيها في تفاصيل السـيرة وهي تعبر ممرات العمر بصعوبةٍ بالغة. إنها الآن تعد خساراتها بشجاعة، لا تحسد عليها، ووعي لا ينتج سوى مزيدٍ من الحزن والانكماش أكثر.

لم يعد يرّن هاتفها النقّال، لكنّ هاتف الغياب الذي عاشته، نهض من نومته الطويلة؛ فاستنهض فيها رغبة غير ممكنة في استعادة صوتها الحقيقي وتنقّيته من شوائب العوارض التي تراكمت على حوّافه، فألجمت فيه رغبة الصراخ.

الفرار من الذات آفة حياتها، عليها أن تعترف الآن، وأن تسـرد كل أكاذيبها الجميلة بابتسـامة العارف الذي لا يملك من المغانم سـوى وعيه الشقّي.

مـا جـرى لها لم يكن سـنّة الحيـاة، هو ما فعله الغياب في مجـرى حياتها، وما خطّته الـذات وهي تنحت وجودها في صخـور حياتها الكثيرة والمتعاقبة. لكنها الآن تكتشف أنها انشغلت بإزالة الصخور عن طريقها ، ولم تنتبه إلى الحوائط التي تعلو على جانبي الطريق..

في طريقها تلك، لم تكن تسـمع سـوى أصوات الاسـتغاثة والأنين، ولم تكن تر سـوى شـمس بعيدة، كلما اقتربت منها أفلت. حتى تحوّلت العتمة إلى قانون والأمل إلى أيقونة لإنعاش الذات بما ليس فيها.

سرحت وغابت كثيراً جداً، حتى أنها لم تنتبه إلى أنّ نهاراً يغمر غرفتها، فطوت سرحانها تحت جفنيها وغفت بعد سهرٍ طويل.

هي وهو

على بُعد طرقة

بقلم نجوى سعدي غانم

يتضـور ذعـراً, في صـدره تلتحم رغباتـه وصورته, وعقدين من الشـجاعة احتاجهما للوصول إلـى مكانه الحالي, صورته التي كابد ليحافظ عليها نقية تتأرجح أمامه, ورغباته تصرخ: تقدم.

يريد الدخول, رفع قبضته. تجمدت على بعد طرقة من بابها, بسطها, تأمل تفاصيلها المتشنجة في الهواء, كم كدحت لتحافظ على الإرث والأرض, كم لوحت بالرفض لمغريات الحياة, لكنه يريد. الدخول والخروج محفوفان بواحات من الإثارة والحزن.

يضاء المكان حوله بالفضول. ساعة سيحلّق خلالها خارج المدار, ساعة من الاستكشاف والاستسلام. ساعة واحدة فقط ولها ثمن سـيدفعه, فهو عملها الذي تعتاش منه على أي حال, وقد يسـتمر الدفع إلى الأبد! خيّل له أنه طرق الباب, وسرعان ما أطلّت المرأة الحلم, أو الخطيئة, لا فرق الآن.

وقفـت تسـد الباب بجسـدها المكتنز, تدعـوه بطرف عينها للمـرور عبرها, ففعـل. بخطوات ثقيلـة ولج الغرفة المجهزة, وتسـمر في منتصفها. كل ما حوله يدعوه للتجرد من تردده وعقوده السـتة وبياض شـعره ويتسـلق تلال الفتنـة التـي تقف أمامه تفرقع بالونـاً صنعته علكتها التي كانت تلوكها بغنج قبـل أن تفجرها بنفاذ صبر من هذا الأبله الذي يجلس أمامها.

يتفصد العرق عن جبينه المقطب وينفث في فراغ الغرفة دخان خيبته وقلة حيلته أمام سطوة أنوثتها واحترافها. يقضي ساعته المدفوعة وهو يراقب دوائر الدخان وهي تتبدد أمامه شيئاً فشيئاً. صفقت بقوة تنبهه من رحلة تيهه داخل الدوائر المفرغة.

فزعـه الصوت و ارتسـم وجه زوجتـه بملامحه البريئة على نقش بابها وحوله طافت عيـون صغاره اللامعة بالمحبة والاحترام, فأحجم عن الطرق واسـتدار مسـرعا وانطلق يطوي درجات السـلم تحت قدميه اللاهثة. احتضنه الطريق كطوق نجاة امتد لغريق, فترك نفسه يجرفه الزحام بينما يلهث صوتها خلفه: من بالباب؟

هموم عادية!!

الثامن من آذار وكي الوعي

زلفى شحرور

التعليقات الصادرة عن الشباب العربي والفلسطيني، الذي سال لعابه على الأوكرانيات في مواقع التواصل الاجتماعي، صادم للوعي، يعيدك الى العصور الأولى للسـبي والنهب، حين تصبح النساء فريسة وسلعة للبيع والشراء.

وسـبقتها الحرب الأهلية السـورية بفتح سوقا للنخاسـة لبيع النساء وسبيهن.. ونحن الفلسـطينيون الأقدر والأحـوج للتضامن والدفاع عن حقوق الإنسـان، لأننا خبرنا الاحتلال والحرب.

اليـوم فـي الثامن مـن آذار، ونحن نحقق بعض الإنجـازات هنا والتراجـع هناك، علينا التوقـف أمـام ثقافـة الوعي بحقوق النسـاء في الحـرب وغيرها، وهو الجانـب الأعقد في التغيير الاجتماعي لعمق رسوخه في التكوين والتفكير البشري.

التجربة تقول، تستجيب المجتمعات للتغيير حسب مصالح الرجل، وتتراجع عنها مع اول فرصة، عاكسة عمق تأثير الموروث الاجتماعي والعشائري في رؤيتنا لذاتنا ومستقبلنا.

صحيح أن الاسـتقلال الاقتصادي والمشاركة السياسية الفاعلة والتعليم، يحرر المرأة نسـبيا من دور الضحية، لكن المشـكلة الأكثر عمقا ترتبط بالوعي والثقافة التي تتغلغل في أعماق أرواحنا مدعومة بقوانين غير عادلة.

التركيز على العمل والتعليم والمشاركة السياسية أسرع وأسهل طرق التغيير، تراكم مـع الوقت وعيا جديدا، يقف بمواجهته اسـتمرار هيمنة الطابع الذكوري الأبوي المتقاطع مـع الثقافة السياسـية السـائدة، المعززة بالانقسـام السياسـي، وتراجـع مكانة الأحزاب والتنظيمات.

العقلية الذكورية الإقصائية والتمييزية ليسـت نظاما يخص الرجال دون النسـاء، بل هي ممارسة شائعة بين الطرفين.

الجامعـات توصـف بالمنـارات، فمنهـا تهب ريـاح التغييـر، تعكس رؤيـة المجتمع لمسـتقبل النساء؛ فنسبة النسـاء من رؤسـاء مجالس الطلبة فقط 4.3%و أعضاء مجالس الطلبة تبلغ فقط 31.8% رغم ان نسبهن في مؤسسات التعليم العالي 61%.

وتشـارك النسـاء في الحياة العامة، ولكن ذلك لا يمنحها استقلالا ومساواة مع الرجل؛ فنسب مشاركتها ما زالت متدنية جدا، وما تزال برامج محاربة البطالة قاصرة ولا تستهدف النساء .

أمـا التدخل الايجابـي لصالح المرأة في الانتخابات فلا يحقـق المرجو منه بحكم هيمنة الرجال وقوة العادة؛ فالمرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية مخيبة للآمال، فالمشكلة لم تكن فقط في تجاوز نسـب الكوتا، ولكن بتشكيل الرجال والأحزاب لها بعيدا عن مصالح النساء، والثانية لن تختلف عن الأولى، فنسب ترشيحهن وصلت لحوالي26.7%.

وللتغلـب علـى الثقافة الذكورية الإقصائيـة، يجب العمل مع القطاعات التي تشـمل النساء في الريف، والمناطق المهمشة مثل مناطق جيم ، ومحاربة الفقر والعنف والتمييز، وتطويـر آليـات عمل في المجتمعات المحلية؛ فالحاجة للتغيير من الأسـفل أولى خطوات كي الوعي الثقافي.

كذلك توسـيع مشـاركة النسـاء فـي القيـادة السياسـية والإدارية لمنظمـة التحرير والسلطة الوطنية،لأن النظرة النسوية تغييب عن القرارات والتوجهات في منظمة التحرير والجسم الإداري للسلطة، والقوانين ما تزال قاصرة، وتهرب الحكومة من إقرار قوانين ملحة ببعض الرشـاوي للحركة النسـوية، مثل قرار الحكومة تعديل قانون العمل(إجازة الأمومة) على حساب قانون حماية الأسرة من العنف الأكثر إلحاحا رغم أهمية التعديل.

فاللجنة التنفيذية خلت من النسـاء، رغم قرار المجلس المركزي رفع نسب تمثيلهن إلى 25%.

ولا يتناسـب تمثيـل النسـاء في قيادة الجهاز الإداري للسـلطة مـع حجمهن44% ؛ فنسـب تمثيلهن فـي مجلس الـوزراء 13.5%، وفي المحافظين بنسـبة6%، وفي الوكلاء والـوكلاء المسـاعدين15 امـرأة مقابل 117 رجلا. والأرقام جميعا حسـب الجهـاز المركزي للإحصاء.

صاحب الإمتياز طاقم شؤون المرأة

مطابع الأيام

المشرفة العامة : د. أريج عودة
رئيسة التحرير: لبنى الأشقر
تدقيق لغوي: تحسين يقين

شارع الإرسال - مركز عواد ص. ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ - فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc_media@palnet.com)

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها، ولا تعبر عن رأي أسرة التحرير

With the financing of